

العنوان:	نظام الحزب الواحد في أفريقيا " نحو نظرية عامة "
المصدر:	مجلة مصر المعاصرة
الناشر:	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
المؤلف الرئيسي:	مجاهد، حورية توفيق
المجلد/العدد:	مج 67, ع 365
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1976
الشهر:	يوليو
الصفحات:	155 - 196
رقم MD:	82803
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السلطة السياسية، أفريقيا، الدول النامية، الأحزاب السياسية، الديكتاتورية، الاحتكار، الفساد السياسي، التعددية، الديمقراطية، الحقوق السياسية، القبلية، الاستعمار
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/82803">http://search.mandumah.com/Record/82803</a>

## نظام الحزب الواحد فى افريقيا

« نحو نظرية عامة »

دكتورة حورية توفيق مجاهد

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية — كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية — جامعة القاهرة

### مقدمة

وجه الاستقلال السريع (١) للدول الافريقية الانظار لدراسة نظمها السياسية فى محاولة للتعرف على طبيعة هذه النظم ومدى التشابه بينها وبين غيرها من النظم فى العالم ومدى التميز الذى أصبحت عليه . وكان هذا الاهتمام طبيعيا حيث أن هذا الاستقلال السريع الذى يعد أهم الظواهر فى تاريخ افريقيا الحديث أدى الى ادخال تغييرات عميقة فى السياسة الدولية ، كما أدى الى قلب المعايير التقليدية فى دراسة نظم الحكم والحكومات المقارنة (٢) .

ولقد كانت النظرة السائدة عند اقتراب الحصول على الاستقلال وبعده مباشرة هو أن الدول الافريقية المستقلة ستسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه النظم السياسية الغربية : أى كان من المعتقد أن الدول الافريقية ستقلد النظم الديمقراطية الغربية التى تتميز بالثقل السياسى فيها للجمعيات التشريعية وبالتعدد الحزبى والتنافس بين الاحزاب للوصول للحكم . ومن الملاحظ أن الدول الاستعمارية السابقة مع اختلاف نظمها الاستعمارية حاولت نقل نظمها السياسية لافريقيا للسير على نهج الدولة « الأم » فى نظرها . وفى الواقع عند الاستقلال وبعده مباشرة بدأ وكأن الدول الافريقية ستحقق هذه النظرة المتوقعة اذ انها بلا استثناء

---

(١) وصل عدد الدول الافريقية فى اول سنة ١٩٧٦ الى ٤٧ دولة مستقلة بالاضافة الى جنوب افريقيا بينما كانت الدول المستقلة فى افريقيا سنة ١٩٥٠ هى اثيوبيا ، ليبيريا ، مصر وجنوب افريقيا . ويلاحظ أن الأخيرة وان كانت تعد دولة مستقلة فى افريقيا من وجهة نظر القانون الدولى العام الا أنها لا تعد من الدول الافريقية المستقلة حيث انها لا تحكم بواسطة أغلبية سكانها من الافريقين بل من قبل الأقلية المستوطنة البيضاء — الأوروبية — فهى دولة تفرقة عنصرية فى جنوب القارة وبذا تسقط من عداد الدول الافريقية المستقلة وتخرج عن نطاق تحليلنا .

(٢) عبر عن هذا بحق الرئيس أحمد سيكوتورى بقوله : « ان الكلمات والمفاهيم ليس لها هنا نفس المعنى الذى لها فى أى مكان آخر » .

اتبعت النظام البرلماني والتعدد الحزبي المتمشى معه (٢) . ومن الطبيعي أن الأحزاب الإفريقية التي نمت أول ما نمت في إطار الحكم الاستعماري الغربي (٤) أن تأثرت بالنموذج الغربي في هذا المجال . ولكن بدا واضحا بسرعة الفارق بين الحقيقية وبين الهياكل الظاهرة ، وأن أفريقيا ليست أوربا ، والنظم الحزبية في أفريقيا بناءات مصطنعة وعليه فهي هشة (٥) وأن الكثير منها لم تنشأ كظاهرة طبيعية بل بفعل جهود وتدخل الإدارة الاستعمارية ، وقد كان هذا منها تأييدا لمصالحها وتزكية منها تزكية رسمية للقبليّة والاقليمية (٦) .

ولكن بتطور الأنظمة الإفريقية بعد الاستقلال بدأ يتضح أنها تسير في طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديمقراطية الغربية ويتميز أيضا عن النظم الشيوعية (٧) . ففي أوائل الستينات نحو عام ١٩٦٢ شهدت أفريقيا التحول في اتجاه الحزب الواحد . فبعد مرحلة من التعدد الحزبي انتقلت معظم الدول الإفريقية إلى نظام الحزب الواحد المسيطر *Dominant Party* ومنه إلى نظام الحزب الوحيد أو الاوحد *Single Party* / *Parti Unique* . هذا ، ويطلق اصطلاح نظام الحزب الواحد على الحزب الاوحد الذي يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة للتعايش معه ، والحزب المسيطر الذي لا يحتكرها يسيطر عليها سيطرة تامة ويترك لغيره فرصة التواجد ولكن لا يعطيه فرصة تحديه .

فقد أصبح من الواضح أن الدول الإفريقية في معظمها قد نبذت التعدد الحزبي واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي يجعل الحزب اكبر

B. Charles, «Un Parti politique africain : le Parti Démocratique de Guinée», R.F.S.P., 1962, p. 321, see also, Ahmed Mahiou, L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire, Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969, p. 12.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٢٣ .

(٤) من الملاحظ أن عمر الأحزاب السياسية في أفريقيا قصير ، وذلك بصفة عامة باستثناء ليبيا ومصر ، ولم تنشأ الأحزاب رسميا إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وتبلورت أساسا من جمعيات ثقافية واجتماعية ثم تحولت إلى أحزاب سياسية بإدخال الاقتراع العام والانتخابات.

D.G. Lavroff, Les Partis Politiques en Afrique Noire, Paris, Presses Universitaires de France, 1970, p. 34.

(٥)

Yves Bénot, Idéologies des indépendances africaines, Cahiers libres 139 - 140, Paris : François Maspéro, 1969, pp. 284 - 5.

(٦)

(٧) استقلت الدول الإفريقية ولديها دساتير على نمط الدول المستعمرة السابقة . ولكن الزعماء الإفريقيين للدول حديثة الاستقلال ما لبثوا سريعا أن استبدلوا بدساتير جديدة أو أدخلوا تعديلات على الدساتير القديمة . ففي الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ قامت ١٣ دولة إفريقية بذلك وما لبثت أن تبعتها دول أخرى في تغيير دساتير الاستقلال وفي كل حالة كان الاتجاه نحو تدعيم النظام الرئاسي وسلطة الرئيس . فالانجاء السريع كان الانتقال من البرلمانية التقليدية إلى نمط جديد من النظام الرئاسي .

لمزيد من المعلومات انظر :

Bereket H. Selassie, The Executive in African Governments, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

قوة سياسية في الدولة ويجعل منه المتحكم في الحياة السياسية أن لم يكن المحتكر لها . وهى وان احتفظت بشكل المؤسسات الدستورية الغربية الا انها لم تحتفظ بروح هذه المؤسسات . كما نبذت تدريجيا ما بدأ يتبلور من نظام برلمانى واتجهت بازدياد الى النظام الرئاسى الذى يجعل السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة وحده — وهو كما سنرى زعيم الحزب الواحد بصفة عامة . وحتى الدولتان اللتان كان يضرب بهما المثل بعد الاستقلال على امكانية زراعة النظم البرلمانية الغربية فى ارض افريقيا وهما نيجيريا وكينيا — حيث كانتا مثلا للتمدد الحزبى الناجح في ذلك الوقت — الا أن الاولى قضى على النظام الحزبى فيها الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٦ اما الثانية فقد تحولت الى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٦٨ .

ولقد أصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة فى أفريقيا بعد أن كان موجودا في بدء الامر في الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى خاصة . ولكنه أصبح يمتد حاليا من مصر وتونس شمالا الى مالاوى وزامبيا جنوبا ومن السنغال وغينيا غربا الى كينيا وتنزانيا شرقا .

وعلى الرغم من قصر عهد الدول الافريقية بالاستقلال وعلى الرغم من وضوح اتجاهها نحو الحزب الواحد الا أن ديناميكية الحياة السياسية والتغيير في أفريقيا يجعلان الدول التى تتبع نظام الحزب الواحد في تغير . وعليه فيجب وضع التوقيت في الاعتبار لما له من أهمية . فالدول التى تتبع نظام الحزب الواحد في افريقيا — بالمعنى السابق توضيحه — في أوائل سنة ١٩٧٦ هي (٨) :

— الجزائر	— توجو	— تنزانيا (١٠)
— بورندي	— تونس	— جابون
— بوتسوانا (٩)	— تشاد	

(٨) انظر الملحق (١) .

\* دول بها حزب واحد مسيطر والى جواره حزب أو أحزاب أخرى لا تمثل تهديدا لسيطرتة .  
(٩) مع أن بوتسوانا بها عدد من الأحزاب الا أن أهمها قاطبة « حزب بوتسوانا الديمقراطي B.D.P. » الذى حصل في انتخابات ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٤ على ٢٧ مقعدا من ٣٢ تاركا خمسة مقاعد فقط للمعارضة . وهو حزب رئيس الدولة — الذى ظل رئيسا للجمهورية منذ نشأتها وهو سير سريسي خانا — ويعتبر تقدما وإن كان أساسا من أصل ملكى .  
انظر

Georges Lory, Botswana : «La démocratie dans le désert, Le Mois en Afrique, No. 116, Août 1975, pp. 56 - 64.

(١٠) تنزانيا تعتبر مثلا فريدا في أنها تعتبر دولة ذات حزب واحد على الرغم من أن بها حزبين : حيث أن هناك حزبا واحدا فقط في كل من منطقتيها الرئيسيتين التى تتكون منهما : ففى تنجانيقا هناك « تانو » وفى زنبار « الافروشيرازى » . وقد نص الدستور في الفصل الأول، الجزء الأول ، بند ٣ على أن يظل الوضع كذلك لحين ايجاد اتحاد بينهما — وتجرى حاليا في أبريل ١٩٧٦ مجهودات جادة لمحاولة تحقيق ذلك . ومما لا شك فيه أن الثنائى أكثر أهمية عدديا ومن حيث الانتشار الجغرافى ومن حيث ثقل شخصية رئيسه جوليوس نيريرى .

— جمهورية أفريقيا الوسطى — سيراليون*	— زائير — السنغال*	— كينيا — الكاميرون — ليبيا
— جامبيا*	— ساحل العاج	— ليبيريا
— جمهورية الكونغو الشعبية	— السودان*	— ليسوتو*
— جمهورية أنجولا الشعبية	— سيراليون*	— مصر — ملاوى
— رواندا	— غينيا	— موزمبيق*
— الرأس الأخضر	— غينيا بيساو	— موريتانيا
— زامبيا	— غينيا — الاستوائية	

ومن الواضح أن نظام الحزب الواحد متبع في غالبية الدول الأفريقية . هذا بالإضافة إلى أن هناك دولاً عرفت نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال ولكن قضت عليه انقلابات عسكرية وهى : مالي (١١) ، غانا (١٢) ، النيجر (١٣) ، أوغندا (١٤) وفولتا العليا (١٥) . وأصبحت دولاً لا حزبية تخضع لحكومات عسكرية .

أما الدول التى لا تتبع نظام الحزب الواحد — بالإضافة إلى هذه الدول التى سبق لها أن تبعتها — فهى أما دول لم تعرف النظم الحزبية إطلاقاً فى تاريخها — والمثل الفريد لها هو أثيوبيا فى ظل الحكم الأوتوقراطى للإمبراطور هيلاسلاسى (الذى أطاح به الانقلاب العسكرى فى أكتوبر سنة ١٩٧٤) (١٦) ، والذى جاء بحكومة عسكرية ) .

أو دول فيها تعدد حزبى وهى (١٧) :

المغرب ، سوازيلاند ، كومور ، موريشيس ، جمهورية مالاياش (مدغشقر)

(١١) قام بها انقلاب عسكرى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضى على « الاتحاد السودانى » الذى كان يعد مثلاً لنظام الحزب الواحد المستقر التقدمى .

(١٢) قام بها انقلاب عسكرى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قاده جوزيف آرثر انكراه قضى على « مؤتمر حزب الشعب » الحزب الواحد قانوناً وعلى زعامة نكروما ، الذى طور نظاماً ثورياً فريداً فى أفريقيا وإن كان الحزب قد تبلور فى النهاية حول شخص زعيمه مما سهل مهمة القضاء عليه .

(١٣) الحكومة العسكرية التى قامت على أثر الانقلاب العسكرى فى إبريل سنة ١٩٧٤ أمرت بإلغاء كافة التنظيمات السياسية وكان « الحزب التقدمى النيجارى » الحزب القانونى الواحد .

(١٤) كان بها حزب واحد تحت زعامة الرئيس السابق أوبوتى ولكن بقيام الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال عيى أمين فى يناير سنة ١٩٧١ ألغى هذا الحزب . وقد تولى عيى أمين كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية .

(١٥) انتهى نظام التعدد الحزبى بها فى يناير سنة ١٩٦٠ وقام نظام حزب واحد قضى عليه فى ٤ يناير سنة ١٩٦٦ الانقلاب العسكرى الذى قام به كولونيل سانجولى لاميزانا .

(١٦) ألغيت الملكية وكذلك الطبقة الأرستقراطية فى أثيوبيا فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ . وهناك اتجاه لاتمام حزب واحد بها .

(١٧) انظر الملاحق (ب) .

ومن الملاحظ أن دول التعدد الحزبي — باستثناء المغرب — تقع في جنوبى القارة وتتبعها الجزر المحيطة وقد أسهم في التعدد الحزبي بها وجود الأقلية البيضاء المستوطنة واختلاف الراى حول كيفية تسير الحكم مع وجودها وضغطها كأن وراء التعدد الحزبي وجود تعدد في الأجناس والعناصر والطوائف ومعظمها كان تحت الحكم البريطانى وهناك دول كانت تتبع التعدد الحزبي ولكن قضت عليه الانقلابات العسكرية : وهى نيجيريا ، بنين ( داهومى ) ، الصومال ، والتى تخضع حاليا لحكومات عسكرية .

أذن الدول الإفريقية فى معظمها تتبع نظام الحزب الواحد ، حاليا ، والبعض كان يتبعه لولا أن أطاحت به الانقلابات العسكرية .

وببداية انتشار هذه الظاهرة — الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد — اختلفت الآراء فى شأنها .

فحقيقة وجود حزب واحد فى أفريقيا جعل الكثير من المعلقين الغربيين يسارعون الى القول بأن النظم الإفريقية أصبحت نظما شيوعية أو تسلطية (١٨) حيث لا يفرقون بين طبيعة النظام القائم وعدد الأحزاب الموجودة فى الدولة : فطالما هناك تعدد حزبي فإن النظام يمثل ديمقراطية غربية وطالما هناك حزب واحد يسارعون الى القول بأنه يعكس نظاما شيوعيا أو على أحسن تقدير فالراى كان هو أن التعدد يعنى ديمقراطية والحزب الواحد يعنى ديكتاتورية (١٩) . واضعين أمام أعينهم الوضع فى الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية فى أوروبا الشرقية أو ألمانيا النازية . وقد كانت هذه النظرة السائدة فى الدراسة التقليدية لنظم الحكم .

فوجود أكثر من حزب لا يعنى ديمقراطية غربية — أو كما يحلو للبعض بتسميتها بالليبرالية الغربية — فى نطاق الدولة كما أن وجود حزب واحد فى أفريقيا لا يدل على ديكتاتورية بمفهومها التقليدى (٢٠) .

— Selassie, op. cit., pp. 147 - 151.

(١٨)

— Sigmund Neumann (edit.), Modern Political Parties, Chicago : University of Chicago Press, 1956, p. 403, see also, Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism & Democracy (3rd. ed.), New York : Harper & Brothers, 1950, p. 269, see also, Cf. M. Corpiere, «Le totalitarisme en Afrique, Preuves, (Jan. — Fev., 1963), Sir Walter Coutts, «A new democracy or a new totalitarianism in Africa ? » Optima, (March, 1964), F.X. Sutton, «Authority & authoritarianism in the new Africa,» Journal of International Affairs, (15, 1, 1961). Hourat, L'Afrique aux trois visages — ultra, totalitaire ou modéré? Bruxelles, Centre de documentation internationale, 1961, p. 245.

(١٩)

— Ruth Schachter Morgenthau, «Single Party Systems in West Africa», American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961), p. 294, see also pp. 294 - 307.

(٢٠)

وقد حدث في الواقع في أفريقيا منذ الاستقلال أن قلبت النظم الافريقية المفاهيم المتوارثة من النظم الغربية ودعمتها ببعض الافكار السائدة في النظم الشرقية ولكن النظم الافريقية مازالت تختلف في الواقع — ويصر الزعماء الافريقيون على أنها تختلف عن النظم الشيوعية . ولعل مرور أكثر من خمسة عشر عاما على الاستقلال السريع لمعظم دول القارة ( مع أنها فترة قصيرة في تاريخ الدول ) بدا فيها واضحا أن هذه النظم لها ما يميزها عن كل النظم الغربية والشرقية على حد سواء (٢١) .

وعلى هذا تدور الاسئلة التالية عند بحث طبيعة النظم السياسية الافريقية وعلى رأسها نظام الحزب الواحد الجماهيرى :

اولا : هل هناك نظام حزب واحد أم نظم حزب واحد في أفريقيا ؟ وما هي اهم التصنيفات المختلفة في هذا الشأن ؟

ثانيا : ما السبب في انتشار هذا النوع دون عداه من النظم ؟

ثالثا : ما هي طبيعة هذا النظام السياسى ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تمثل جوهر الاهتمام في هذا البحث في محاولة للوصول الى نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد في أفريقيا .

### اولا : محاولات تصنيف نظم الحزب الواحد في أفريقيا :

هناك عدة محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد في أفريقيا ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين كل مجموعة في كل قسم .

— ولعل أبسط هذه المحاولات هي تلك التي تعتمد على التفرقة التاريخية بين نظم نشأت قبل الاستقلال في شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار وتطورت بالاستقلال الى حزب واحد ، وبين تلك التي لم تنشأ من حركة وطنية ولم تكن لها جذور تنظيمية فيما قبل الاستقلال ، أى أنها نشأت في دول أفريقية مستقلة بالفعل . ومن أمثلة الاولى « الحزب الديمقراطي الغينى » في غينيا ، « مؤتمر حزب الشعب » في ظل نكروما في غانا وحزب « الاتحاد السوداني » في مالى وحزب « تانو » — « الاتحاد الوطنى الأمريقى لكينيا » كينيا وحزب « مؤتمر مالاوى » « وجبهة التحرير الوطنية » في الجزائر . أما الفئة الثانية — التي لم تنشأ الا بعد الاستقلال — فيدخل في عدادها « الاتحاد الاشتراكى العربى » في مصر ، « والاتحاد

Yves Bénét, Idéologies des indépendances africaines, Cahier li- (٢١)  
bres 139-140, Paris : François Maspéro, 1969, p. 381.

الاشتراكي العربي» في ليبيا و « الاتحاد الاشتراكي السوداني » ،  
« الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » في تشاد ، « والحركة  
الشعبية للثورة » في زائير .

ومن المحاولات الاخرى لتقسيم نظم الحزب الواحد تلك التي تقوم على  
التفرقة بين نظام الحزب الواحد الجماهيري والحزب الواحد الاوليجاركي (٢٢)  
على اساس ان الاول يرمى الى الوصول الى الجماهير الشعبية في الدولة  
وتحريكها دون تفرقة واشراكها في الحياة السياسية . اما الثاني فقاعدته  
لا تشمل الجماهير العريضة بل فئة معينة في الدولة على اساس عنصري

بالدرجة الاولى . ونظام الحزب الجماهيري هو المفترض وجوده في الغالبية  
العظمى للدول الافريقية . اما الحزب الواحد الاوليجاركي فيضرب به المثل  
بليبيريا : حيث الحزب المحافظ الحقيقي True Whig Party — وهو اقدم  
حزب واحد في العالم والذي انشئ سنة ١٨٦٩ وتمتع باحتكار الحياة  
السياسية دون منافس حقيقي منذ انتخابات سنة ١٨٧٧ — قد انشئ  
اسمها كأداة في يد الاقلية الارستقراطية من الامريكو — ليبريين  
Americo Liberians المعروفين بالكريول ( من الارقاء المحررين في  
الولايات المتحدة الامريكية او بواسطتها والذين أعيد توطينهم في الجزء  
الساحلي من ليبيريا ) لضمان سيطرتها السياسية على الرغم من ان  
نسبتها نحو ٥٪ فقط من مجموع السكان ، وان كان الحزب قد بدأ يوسع  
قاعدته لتصبح أكثر جماهيرية لتواجه ديناميكية التغير ، ولكنه لم يصل  
الى جماهيرية الاحزاب الاخرى في افريقيا ، على الرغم مما أصبح بها من  
نزعات اوليجاركية .

بالاضافة الى ما سبق ذكره من محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد في  
افريقيا ، هناك من يفرق بين الحزب الواحد Parti Unique والحزب  
الموحد Parti Unifié (Unified Party) من حيث ان الاول ينتج  
عن اندماج الاحزاب الاخرى فيه او انصهار الاحزاب القائمة جميعها ،  
بما فيها الحزب الاقوى المسيطر ، في حزب جديد بحيث تفقد كل منها  
كيانها وزعامتها وسلطانها وتصبح هذه جميعا للحزب الواحد .

اما الحزب الموحد : فهو يقوم على تجميع الاحزاب دون ان تفقد كيانها  
وكل ما تشترك فيه هو اتفاقها في الرأي والسياسة العامة بحيث يحافظ  
الحزب الموحد على مظهر الوحدة الوطنية . ويعبر عنه بمثابة ائتلاف  
بين الاحزاب مع احتفاظ كل بزعامته ومبادئه وأسسها مع الاتفاق على  
برنامج مشترك في اطار تنظيمي واحد . فالحزب الموحد اذن عبارة عن

Gwendolen M. Carter, (ed.), African One-Party States, Ithaca, (٢٢)  
New York : Cornell University Press, 1962, pp. 1-10.

وكان التعبير الأكثر شيوعاً من قبل الإشارة إليه على أنه حزب ديكتاتوري لا أوليجاركي .



اتحاد احزاب سياسية تتجمع فى اطار جديد تقبل برنامجا مشتركا وتهدف لان تتقاسم المسؤوليات فى الحكومة والحزب . اى انه عبارة عن اتحاد وطنى قائم على برنامج مشترك مع احتفاظ كل حزب داخل فيه بكيانه ورئاسته . ويراه رواده على انه الحل العملى التجريبى لمشاكل الدول الافريقية : حيث يتغلب على مشاكل كل من الحزب الواحد — الذى يعتبرونه تسلطيا — والتعدد الحزبى الذى اثبت فشله فى افريقيا . فهو يتمشى مع طبيعة المجتمعات التعددية المتمثلة فى الدول الافريقية . ففكرة التآلف المتمثلة فى الحزب الموحد نظر اليها كأفضل حل للمجتمع التعددى غير المتناسق حيث الاطار السياسى الموحد يضمن تحقيق التعاون والتناسق بين المجموعات المختلفة (٢٣) . وان كان هناك معارضون يرون العكس حيث يؤكدون انه يحوى فى طياته العديد من التناقضات التى تحول دون تحقيق التوازن داخله .

ونظم الحزب الواحد مر الكثير منها بمرحلة الحزب الموحد كمرحلة انتقالية الى الحزب الواحد . والحزب الموحد اعتبره المدافعون عنه فى وقت تطبيقه على انه الضمان الوحيد للديمقراطية بينما ادانو تسلطية الحزب الواحد . ولعل اكثر من دافع عن الحزب الموحد الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور الذى كان من اكثر المؤمنين به .

ولكن السنغال نفسها ما لبثت — بعد تهديد الاتجاهات المعارضة للوحدة القومية والزعامة فى ظل الحزب الموحد — ان تحولت عن الحزب الموحد بموجب القانون . حيث نص دستورها سنة ١٩٦٠ على منع قيام أى حزب معارض وعلى انها تتبع نظام الحزب الواحد الذى اعتبر منذ ذلك الوقت وحتى سنة ١٩٧٤ الضمان الوحيد الاساسى للاستقرار والاستمرار والوحدة القومية المنشودة . حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد للسماح بقيام احزاب اخرى بجانب الحزب المسيطر الذى لم يعد حزبا اوحد وان كان ما زالت له سيطرته على الحياة السياسية الا ان التجربة من جهة ، ما زالت فى المهد حتى يمكن الحكم عليها بموضوعية ومن جهة اخرى يبدو كان السنغال لم تختر العودة للحزب الموحد ، ولكن للحزب الواحد المسيطر .

هذا ومع ان الاتجاه العام فى افريقيا كان المرور بمرحلة الحزبين او الحزب الموحد كانتقال الى الحزب الواحد لا العكس فان خطوات تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر — وان كان من الصعب الحكم بعد على ابعادها — الا انها على ما يبدو تأخذ الاتجاه العكسى وهو التطور من

(٢٣) لزيد من المعلومات عن الحزب الموحد والنظرة المؤيدة له على غيره انظر :  
A. W. Lewis, *La Chose Publique en Afrique Occidentale*, Paris :  
SEDEIS, 1966, & Mahiou, op. cit. pp. 71 - 90.

ومن تأييد الحزب الواحد انظر المرجع السابق ص ٩١ — ١٢٠ .

الحزب الواحد الى الحزب الموحد ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي كإطار تنظيمي يضم المنابر الثلاثة التي ووفق على قيامها كتنظيمات فرعية داخل التنظيم الأصلي - وهي : « تنظيم مصر العربي الاشتراكي » ويمثل الوسط ، و « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » ويمثل اليمين و « التنظيم الوطني التقدمي الودودي » ويمثل اليسار .

- أما التفرقة الرئيسية بين نظم الحزب الواحد في أفريقيا فهي التي تقوم على الأخذ في الاعتبار بطبيعة هذه النظم وخاصة اختلافاتها الأيديولوجية والتنظيمية (٢٤) .

وعلى هذا الأساس يمكن التفرقة بين :

(أ) نظام الحزب الواحد الثوري المركزي ( التحريكي ) ( أي المبني على التعبئة ) (٢٥) . «mobilization, revolutionary - centralizing»

(ب) نظام الحزب الواحد التجريبي التعددي ( التوفيقى ) .

«reconciliation, pragmatic-pluralistic co-sociational»

ونظام الحزب الواحد الثوري المركزي التحريكي : يرمى الى ادخال تغييرات جذرية في المجتمع من كافة أوجهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أي هو ذلك الذي يتولى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، كإن الحزب يستخدم كسلاح تنظيمي في المجتمع . وهو يهدف الى الوحدة السياسية الكاملة داخل الدولة . فلا تتقبل الانشقاقات الداخلية القانونية ولا القبلية أو الإقليمية أو النزعات التقليدية بما فيها الزعامة الدينية .

(٢٤) من محاولة تقسيمات الأحزاب السياسية في أفريقيا انظر :

James S. Coleman & Carl Rosberg, Jr. Political Parties & National Integration in Tropical Africa, Berkeley : University of California Press, 1966, p. 4 - 6 & 671, & David E. Apter, The Politics of Modernization, Chicago : University of Chicago Press, 1965, pp. 22 - 4 & pp. 357 - 421. See also, David Apter & Carl Rosberg, Jr. «Nationalism & Models of Political Change in Africa,» The Political Economy of Contemporary Africa, «Symposia Studies Series I» National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.

(٢٥) أول من استخدم لفظ « نظام تحريكي » كان فيليب سيلزنك

ثم استعاره الكثيرون من بعده وعلى رأسهم دافيد أبتر واستخدموه في تقسيمهم النظم في أفريقيا بدأ أبتر اتجاهه في تقسيم الأحزاب السابق ذكره في كتابه

Philip Selznick, The Organizational Weapon : A study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York : The Free Press, 1960.

The Political Kingdom in Uganda,

Princeton : Princeton University Press, 1961, pp. 22 - 4.

أما تعبيرى الثورى المركزى والتجريبى التعددى فقد استخدمه

Coleman & Rosberg, op. cit. pp. 4 - 6.

وهذا النظام يتميز بدرجة كبيرة من المركزية خاصة في أعلى مستويات الحزب . ويتميز أيضا بالرغبة في جعل الحزب بمثابة بوتقة لصهر الاختلافات والتعدد داخل الدولة . أى أنه اطار تنظيمى للدولة ككل في محاولة لخلق تطابق بين الامة والدولة . فهو ينظر اليه على أنه الوسيلة التنظيمية السريعة لخلق الدولة القومية وجذب ولاء الافراد من الجماعات الاولى الى الحزب نفسه . ويهدف الى ادخال تغييرات جذرية في كافة اوجه الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . وفى سبيل الوصول الى تحقيق اهدافه يعمل مثل هذا النظام على تحريك الجماهير بصفة مستمرة وتعبئتها عن طريق كافة أجهزة الدولة وخاصة الاعلام — في اطار السياسة العامة للحزب . هذا النوع يهدف على مستوى العلاقات الأفريقية في اطار الوحدة الأفريقية الى الوحدة السياسية ويتفهم الوحدة بمضمونها السياسى على وجه الخصوص . كما تقوم ابعاد ايديولوجيته الخارجية على العداء للاستعمار وعلى محاولة ضم شمل الدول الأفريقية لمحاربته كما يتبنى الحملة ضد ما يعرف بالاستعمار الجديد «Neo-colonialism»

أما النوع الثانى من نظم الحزب الواحد وهو النظام التجريبي التعددى التوفيقى فهو يجعل من الحزب « اطارا فوقيا over-structure » بمعنى أنه يفرض نفسه على الاختلافات القائمة ويستمد كيانه من وجودها ومن مجرد التوفيق بين الجماعات والفئات المختلفة . فهو لا يهدف بحكم ايديولوجيته الى احداث تغييرات جذرية في المجتمع الأفريقى ويتقبل الأوضاع كما هى الى حد كبير . والحزب يبنى سلطته السياسية على الاختلافات والتعدد القائم في المجتمع ولا يهدف الى صهرها بل يقوم على التوفيق بين الاختلافات في المجتمع . وعليه فهو لا يشن حربا شعواء — كما هو متبع في النوع الاول — على الانشقاق في المجتمع أو القبيلة أو الزعامات التقليدية . فكأن هذا النوع الثانى يعتبر مجرد اطار سياسى فوقى بمعنى أنه يفرض نفسه فوق الاختلافات الموجودة في المجتمع والتعددات القائمة ولا يهدف الى صهرها بل انه يستمد كيانه من استمرارها . أما على المستوى الأفريقى ، فايديولوجية هذا النظام تقوم على رفض الوحدة السياسية وعلى المناداة بالتعاون الوظيفى بين الدول الأفريقية المختلفة في نظمها السياسية . كما أن هذا النوع من النظم الحزبية في أفريقيا يعمل على ربط الدولة الأفريقية المستقلة بالدولة « الأم » القديمة أو السابقة ويتجلى هذا بوضوح في الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى . ومن الطبيعى أن يرفض هذا النوع مجرد فكرة الاستعمار الجديد ويرفضها كمفهوم ويرفض الاعتراف بها كحقيقة .

وإذا نظرنا من الناحية العددية المحضة نجد أن النوع الثانى وهو الأكثر محافظة بطبيعته هو السائد أكثر في أفريقيا : في السنغال ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا منذ سنة ١٩٦٨ ، مالاوى الخ . أما النظم الأكثر ثورية وتحررا فهى على العكس تمثل قلة محدودة تتمثل مثلا في غينيا والجزائر ، وأكبر الأمثلة عليه كانت تتمثل في غانا في ظل نكروما ومؤتمر

حزب الشعب ومالي في ظل « الاتحاد السوداني » قبل أن تطيح بهما الانقلابات العسكرية . وهناك دول تقع بين النقيضين حيث تأخذ ببعض سمات كل منهما وعلى رأس هؤلاء تانزانيا .

والواقع أن النوع الأول وهو الثوري المركزي التحريكي أكثر تعرضا للتحديات وعرضة لمحاولات الانقلاب وذلك نتيجة لما يرمى اليه من أحداث تغييرات جذرية في المجتمع بما يجعله في مواجهة مباشرة مع الجماعات صاحبة المصلحة في بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أما الثاني ، فهو يتعاش مع الوضع القائم وذلك بحكم طبيعته الأكثر محافظة .

وقد وجهت بعض الانتقادات مؤخرا الى هذه التقسيمات على أساس أنها نظرية أكثر منها واقعية . فهناك من يرفض فكرة التقسيم أساسا ومدى نفعيتها على أساس أن هذه التقسيمات كغيرها تقوم على التنظيم الرسمي والاطار كما يصوره المنادون به ولكن تغفل الى حد كبير واقع الحياة السياسية وما يجرى في الواقع لا ما يجب أن يكون (٢٦) .

ولكن بصفة عامة هذه الانتقادات يجب أن تؤخذ بالتحفظ . فالتقسيم الأخير القائم على طبيعة النظام وايدولوجيته يفيد في واقع النظام (٢٧) وليس مجرد الشكل أو الاطار المعلن . ولكن يجب تفهم الأنواع المختلفة في أفريقيا لا بقياسها بغيرها من النظم (٢٨) في العالم بل بقياسها وبمقارنتها ببعضها البعض .

فغنى عن البيان أن النظم الثورية في أفريقيا لا تعتبر ثورية بمقياس النظم الثورية في العالم ولكنها ثورية بالنسبة للنظم المحافظة في أفريقيا . فالدول الأفريقية المستقلة أوجدت لنفسها معايير يجب أن تراعى عند تقييم نظمها . والخطأ الذي يقع فيه المحللون الغربيون والشرقيون على حد سواء هو عدم أخذ ذلك في الاعتبار .

(٢٦) انظر في هذا الشأن على وجه الخصوص :

Henry Blenen, «One Party Systems in Africa, in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), Authoritarian Politics in Modern Society — the Dynamics of Established One-Party Systems, New York, London : Basic Books, Inc., 1970, pp. 103 - 5, See also, K.W.J. Post, Journal of Commonwealth Political Studies, Vol. IV, No. 2, July, 1966, pp. 1512.

(٢٧) بشأن تأييد قيمة أو فائدة التقسيم المذكور انظر :

Aristide R. Zolberg, Creating Political Order : The Party - States of West Africa, Chicago : Rand McNally & Comp., 1966, pp. 1 - 8.

(٢٨) من ذلك مثلا المرجع السابق بوجه النقد لهذه التقسيمات قائلا ان مفاهيمها استقاه المنادون بها من الحزب الشيوعي السوفيتي بينما الاوضاع في أفريقيا مختلفة .

فهما لا شك فيه أن طبيعة النظام السياسى فى ضوء نظام الحزب الواحد فى غينيا يختلف عن مثيله لدى جارتها السنغال . كما أن درجة المحافظة أو الثورية تختلف فى إطار نفس النوع ، فمثلا تنزانيا — يختلف طبيعة نظامها الحزبى عن كينيا وإن كان كلاهما ينتمى للنوع الثانى من نظم الحزب الواحد المذكور من قبل . ولكن الاختلاف فى الدرجة واضح . إذن النسبة يجب أن تكون فى الاعتبار عند محاولة التعرف على طبيعة النظم الأفريقية فى محاولة لتقسيمها .

### ثانيا : أسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى أفريقيا :

يمكن بصفة عامة أرجاع أهم الأسباب التى أدت إلى انتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى ليصبح ظاهرة عامة إلى ما يلى :

- الأوضاع والنظم التقليدية .
- آثار الحكم الاستعمارى .
- متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال .

### ( ١ ) الأوضاع والنظم التقليدية :

يعتبر البعض أن نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى برز فى الدول الأفريقية بعد الاستقلال هو امتداد لقيم المجتمع التقليدى ، وهو المجتمع الذى لم يعرف فكرة المعارضة (٢٩) . لدرجة أن البعض لا يمكنه حتى الآن التمييز بين مفهومى المعارضة والانفصال (٣٠) . وبالتالي فالقرارات كانت تتخذ بعد مداولات ومناقشات مستمرة — يبدو فيها الثقل الضخم للكبار — ولكن بمجرد اتخاذها فإنها تصبح نافذة وملزمة وواجبة الاحترام بالنسبة للجميع ، حتى الأقلية التى لا تكون قد ارتضتها أساسا ، وإى محاولة للخروج

(٢٩) انظر :

Kenneth Kaunda, *A Humanist in Africa*, London : Longman, 1966, pp. 106 - 8.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن المجتمع التقليدى عرف نظام الحزب الواحد ولكن نعلم أن المجتمع القبلى كان غير حزبى وبالتالى لم يعرف المعارضة ولا الانقسام ولا الحزبية التى تمثل أساس نظام التعدد الحزبى فى شأن هذا انظر :

Ndabaningi Sithole, «The One/Two Party System», in Mutiso & Rohio, *Readings in African Political Thought*, London : Oxford University Press, 1975. p. 459.

Immanuel Wallerstein, *Africa : The Politics of Independence*, Vintage Books, New York : Random House, 1961, pp. 87 - 9. (٣٠)

عليها تعتبر تهديدا للنظام بأكمله ، وعليه فأصحاب هذا الرأي يؤكدون أن طبيعة وضع الفرد في ظل نظام الحزب الواحد وانتماءه للجماعة ككل وتقيدته بها وعدم خروجه على قراراتها لا تختلف عما كان سائدا في ظل النظام التقليدي ( القبلي ) والفارق الأساسي هو أن الاطار الأول قومي على مستوى الدولة ككل في حين أن الآخر محلي وقائم على رابطة الدم .

وهناك من الزعماء الأفريقيين من يصر على أن طبيعة النظام التقليدي ما زالت سائدة في المجتمعات الأفريقية المعاصرة مما لا يدع مجالا لوجود تعدد حزبي نظرا لغياب الصراع الطبقي والانقسام الواضح . أي أن المجتمعات الأفريقية غير محددة الطبقات سواء كانت تقليدية أم حاضرة مما لا يدعو الى وجود تعدد حزبي لتمثيل الطبقات المختلفة بل يدعم وجود حزب واحد ليمثل المجتمع بأكمله بشرائحه المختلفة (٢١) . وهناك من يوافق الزعيم « جوليوس نيريري » بأن كلا من نظام الحزب الواحد الجاهلي والاشتراكية من أهم أسس النظام التقليدي التي وإن كان الحكم الاستعماري قد قوضها إلا أن الدول الأفريقية المستقلة عليها أن تقوم باحياء هذا التراث بما يتماشى مع احتياجات العصر .

وهذا الرأي الذي يرجع انتشار الحزب الواحد في أفريقيا الى النظم التقليدية وآثارها مع وجاهته إلا أنه لا يكفي لتوضيح هذه الظاهرة . فالنظم والقيم التقليدية اضعفها بشدة ان لم يكن قد قضي عليها في كثير من الحالات الحكم الاستعماري الذي جاء بمفاهيم جديدة وانظمة مخالفة . فالنظام الاستعماري مثل المرحلة الوسيطة الانتقالية بين النظم التقليدية التي سادت قبل وجوده وبين النظم المستقلة التي سادت بعد رحيله .

وعليه فمن الضروري أن نبحث عن أسباب انتشار نظام الحزب الواحد في آثار النظم الاستعمارية في أفريقيا .

### ( ب ) الحكم الاستعماري وآثاره :

يمكن القول بصفة عامة بأن النظم الاستعمارية مع اختلافاتها قد تركت آثارا واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال في أفريقيا وبالتالي أثرت على انتشار نظام الحزب الواحد بها بطريقة غير مباشرة .

فمثلا يرى البعض أن نظام الحزب الواحد في أفريقيا يعتبر وريث النظام

(٢١) من تبريرات نظام الحزب الواحد في أفريقيا ، انظر :

Samuel P. Huntington, «Social and Institutional Dynamics of One Party Systems,» in Huntington & Moore, op. cit., pp. 3 - 17.

الاستعماري الوحيدى التسلطى (٢٢) والاختلاف الوحيد هو أنه نظام قومى وطنى وليس نظاما اجنبيا مفروضا من جانب المستعمر . « فالنظام الاستعماري عود الشعوب على طاعة ادارة مفروضة عليهم لا تتبع منهم بل من الحاكم وهذه العادة استمرت وان كان الاداريون البيض قد حل محلهم اداريون سود وذلك بدون صعوبات كثيرة » (٢٣) . ويرى اصحاب هذا الراى ان اتباع فرنسا للمركزية الشديدة فى ظل نظام الحكم المباشر هو وراء انتشار نظام الحزب الواحد بصفة خاصة فى بادئ الامر فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسى . بالاضافة الى ذلك فان نظام المركزية الادارية والسلطة المسلسلة « الهرارية » التى كانت فرنسا تتبعها هى نفسها ما يتبعه نظام الحزب الواحد فى افريقيا الى حد كبير . بل ان التنظيم الداخلى للحزب قد بنى فى معظم الحالات على التقسيمات الادارية فى الدولة ، تلك التقسيمات التى ورثت عن الحكم الاستعماري وظلت باقية دون تغيير بعد الاستقلال فى الغالب . كما أنه فى ظل الحكم الاستعماري البريطانى فان وجود حزب قوى تحت رئاسة زعيم مسيطر قوى كان لازمة وجواز مرور « sine qua non » لاعطاء السلطة للوطنيين (٢٤) . ونفس الامر تطور فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسى وان كان لاحقا على سابقه فى المستعمرات البريطانية خاصة فى غرب افريقيا .

ومن ناحية أخرى فان وجود الاستعمار فى حد ذاته عمل على تقوية الحركات القومية التى واجهته بمعنى أن الاستعمار كعامل موحد أسهم فى تكوين جبهة معارضة له . ولقد عمل الاستعمار على اختلاف أنظمته فى بادئ الامر عند ظهور الاحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية ، على تشجيع قيام احزاب « صفوة » تعتمد على تأييد الادارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين المواليين للسلطة الاستعمارية مما أفقد هؤلاء التأييد الشعبى ودعم الحركة القومية التى كانت فى كثير من الدول الافريقية أساس الحزب الواحد الجماهيرى . فالادارة الاستعمارية سواء أكانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها عملت على تأييد المنظمات السياسية ذات

(٢٢) انظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., p. 659, & Bénét, op. cit., p. 284.

Hubert Deshamps, Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire, (٢٣) Paris : Presses Universitaires de France, 1970, pp. 114 - 5.

(٢٤) لمزيد من المعلومات انظر :

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa, Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959, p. 41.

وللمزيد من الامثلة انظر :

Carter, op. cit., p. 284.

القاعدة الاقليمية أو القبلية في مواجهة الحركات الوطنية واعتمدت عليها في تنفيذ سياستها واستمر الولاء لها حتى بعد الاستعمار (٢٥) .

كما شجعت بعض السياسات الاستعمارية على تقوية حزب واحد وذلك باتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة في الانتخابات مما كانت نتيجة خروج حزب واحد مسيطر من الانتخابات .

كذلك نجد أن « الطليعة الجديدة » من المثقفين من الأفريقيين في ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تحريكا — أى تعبئة — من الناحية الاجتماعية وبالتالي كانوا أكثرهم شعورا بعدم الاستيعاب والتفرقة والاضطهاد في ظل النظم الاستعمارية . وجدير بالذكر أن كثيرا من هؤلاء المثقفين السابقين الإشارة اليهم — والذين أصبحوا فيما بعد قادة في دولهم — قد وجدوا جاذبية خاصة في التعاليم الماركسية مما أدى الى تعلمهم لغة الماركسية وبدأوا يتأثرون بنظام الحزب الواحد الذي صوره لينين .

ولكن من الملاحظ أن هؤلاء الزعماء الأفريقيين الذين قادوا الحركات الوطنية ، على الرغم من تأثرهم بالنظام الحزبى اللينينى إلا أنهم حرصوا بصفة عامة على تأكيد الصبغة القومية الأفريقية في نظمهم الحزبية . حقيقة أن أهم الأحزاب الأفريقية في المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى ، وهو حزب « التجمع الديمقراطى الأمريقى RDA » — الذى كانت له فروع في المناطق المختلفة تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى — ربط نفسه بالحزب الشيوعى الفرنسى بما عرف بالـ « apparentement » وذلك من ١٩٤٦ — ١٩٥٠ (٢٦) إلا أن هذه الرابطة كانت نفعية الى حد كبير حتى يكسب الحزب الأمريقى قوة في القارة نتيجة لارتباطه بالحزب القوى آنذاك في فرنسا (٢٧) ولكن ما لبث أن انفصل عنه عندما وجد ضغطا من الإدارة

(٢٥) المثل الكبير على هذا الكوناكات «Conakat» وقد وضع رأسها تشومبى ومونجو في الكونغو ، والتي استخدمت كأداة للانفصال في كاتنجا . ومن ذلك أيضا مؤتمر شعب الشمال NPC — Northern Peoples Party « للوقوف في وجه NCNC في نيجيريا . وكذلك في غانا نفس الشيء ثم في تأييد الأحزاب في الاثنائى والاقليم الشمالى ضد الـ C.P.P. — حزب نكروما — وفي كينيا أيدت الإدارة الاستعمارية الكادو ضد الكانو . وبفلس المثل عملت في تنجانيقا على تشجيع الموالين لها خاصة من الزعماء المحليين فانشأت « حزب تنجانيقا المتحدة United Tanganyika Party »

ليكرس جهوده لمصالحها والدفاع عن وجهة نظرها وفي مواجهة الحركة الوطنية التى تبثلت في التانو وهو الذى ظهر اول الامر في شكل جمعية اجتماعية وثقافية بين المثقفين من الموظفين والمدرسين في الأغلب وذلك في سنة ١٩٢٩ وان كانت بدأت تأخذ اتجاها سياسيا ابتداء من سنة ١٩٣٥ ثم تحولت فيها بعد سنة ١٩٥٣ الى حزب سياسى هو التانو حيث انتخب نيريرى لرئاسته . Mahiou, op. cit., p. 293. (٢٦) انظر :

(٢٧) وهى « الحزب الديمقراطى لساحل العاج » : « الحزب الديمقراطى لغينيا » ، « الاتحاد السودانى » ، « الحزب التقدمى النيجيرى » ، « الحزب التقدمى التشادى » ، « الكتلة الديمقراطية الجابونية » ، « اتحاد شعوب الكاميرون » ، « الحزب الديمقراطى الفولتى » ، « الحزب الداومى الواحد » ( الذى كان يعرف حتى ١٩٦٠ بالانحداد الديمقراطى الداومى ) « والحزب التقدمى الكونغولى » . وهذه الأحزاب بنت تنظيمها على الحزب الشيوعى الفرنسى . وبفلس المثل تأثر « الحزب التقدمى للسنگال » بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية التى ارتبط بها .



الفرنسية عليه . كما ان مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود في الاحزاب السياسية الافريقية في المناطق الاخرى .

اى بمعنى آخر يمكن القول بان التعرف على الافكار الماركسية - اللبينية ساعد الطليعة الجديدة ممن مثلت الزعامة القومية فيها بعد على استخدام التنظيم الحزبى ودور الحزب فى تحريك الجماهير من أجل الوصول الى اهدافهم القومية . ولكن من الجدير بالتاكيد أيضا أن اتباع الزعماء الافريقيين لنظام الحزب الواحد لم ينبع من اطار نظرى والاقتناع بنظرية ما او عقيدة جامدة راسخة ، بل من واقع تجربى وكحقيقة عملية تعمل وظيفيا مع أهداف الاستقلال وتحريك الجماهير .

ومن ناحية أخرى يرى الكثيرون أن مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الافريقيين الى رفض النظم السياسية المرتبطة به والالتجاء الى نظم مختلفة عنه ولكن بصفة عامة ، فان نبذ النظم السياسية الغربية لم يتبعه الأخذ بنظم وايدولوجيات مضادة تماما - ماركسية - حتى فى أكثر النظم الافريقية ثورية . وهذه الحجة الأخيرة واهية اذ تقيم اسباب انتشار نظام الحزب الواحد على أسس ذاتية بينما فى الواقع هناك حقائق موضوعية ملموسة تدفع لاتباع هذا النظام .

ويمكن القول بصفة عامة بأن ارجاع أسباب انتشار نظام الحزب الواحد الى الأوضاع الاستعمارية وان كان قد يفسر أسباب انتشار الحزب كحركة وطنية أولا ، الا انه لا يفسر أسباب انتشار الظاهرة فى الكثير من الدول الافريقية بعد الاستقلال وخاصة انه لم يكن له جذور قبل ذلك . وان كانت آثار الاستعمار تبدو واضحة فى سياسات ما بعد الاستقلال .

وعليه فمن الواجب هنا أن ننظر الى متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال حتى تكتمل الصورة عن أسباب تواجده وانتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا .

### ( ج ) متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال :

واهم هذه المتطلبات هو الحاجة الملحة لبناء الامة «nation - building» اى تحقيق الوحدة السياسية فى اطار دولة قومية . بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية . فالدول الافريقية ورثت هياكل ادارية ضعيفة وهى بحاجة للتنمية الشاملة والعبء الذى يقع على الزعامة القومية يتطلب نوعا من الوحدة السياسية وتركيز السلطة .

فالنظم الاستعمارية اقامت أساس الدولة فى افريقيا ولكنها لم تقم ببناء أساس الدولة القومية وهى الشاغل الرئيسى للزعماء الافريقيين . فالدولة الافريقية علمة تحتوى على العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية

والاقليمية وما الى ذلك ولم يكن يجمع بينها سوى الخضوع للحكم الاستعماري وهذه الجعاعات « الاولى » تجتذب الولاء الاسمى للفرد لها بعيدا عن الدولة . ولكن الاستعمار استطاع ان يحافظ على وحدة هشة لهذه الجعاعات المتباينة ، وقد تأكدت قرب رحيله ورحيله الفعلي حقيقة الاختلافات والخلافات الموروثة . بل ان هذه الجعاعات بدأت تتنافس مع بعضها البعض لدرجة ان بعضها كان يخشى حدوث الاستقلال حتى لا يسيطر البعض الآخر عليه او على الدولة . ونلاحظ هنا ان الاستعمار قد استطاع ان يجعل من نفسه — عن طريق القهر خاصة — « عامل تماسك خارجي » ، يحافظ على هذا الاختلاف والتعدد داخل اطار كل مستعمرة او منطقة تقع تحت سيطرته .

اما الزعماء الأفريقيون فقد أصبح شاغلهم هو المحافظة على اطار الوحدة الوطنية وتدعيمه عن طريق الاستمالة وليس القهر وعدم الاستيعاب الذي يؤدي في اطار التحريك الاجتماعي الى الشعور بالتفرقة الامر الذي أدى من قبل الى ظهور الحركة الوطنية لمقاومة القهر وعدم الاستيعاب من جانب المستعمر مما أدى للاستقلال . وبالتالي فوجود نفس العوامل من قهر وعدم استيعاب بعد الاستقلال قد تنمى الشعور بالتفرقة عند البعض مما قد يكون بداية لانشقاق داخل الدولة الافريقية المستقلة والرغبة في تكوين دولة قومية مستقلة عنها .

لهذا وجدت الدول الافريقية المستقلة في نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسي والوحدة السياسية المنشودة في الدولة بعد الاستقلال (٢٨) فدوره هو تحقيق الاندماج السياسي وذلك على مستويين : الاندماج على مستوى أفقى بين الاجزاء المختلفة لاقليم الدولة بما يقلل الصراع والاختلافات الثقافية والاقليمية وغيرها ويسهم في اقامة جماعة اقليمية متجانسة ، والاندماج على مستوى رأسي بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة والجماهير ويسهم في تحريك الأخيرة ومشاركتها في الحياة السياسية (٢٩) .

فقد نظر لنظام الحزب الواحد على أنه الوسيلة التنظيمية الأساسية لاستيعاب الشعب كله . ومن هنا عرف باسم نظام الحزب الواحد الجماهيري . مع الأخذ في الاعتبار العمل على الاستمرار في جذب الولاء

(٢٨) من دور الحزب في تحقيق الاندماج السياسي انظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 8-9, & Mahiou, op. cit., pp. 159-208.

انظر أيضا : د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم في أفريقيا ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ — ١١٥ .

(٢٩) انظر

Clement Henry Moore, «Mass Party Regimes in Africa,» in H.J. Spiro, (ed.), Africa: the Primacy of Politics, New York: Random House, 1966, p. 94.

الاسمى للأفراد الى الإطار القومى الممثل فى الحزب بعيدا عن الجماعات الأولية داخل الدولة . أى أنه اعتبر بمثابة إطار تنظيمى للوحدة السياسية ووسيلة أساسية لاستمرار تعبئة الجماهير وراء الزعامة القومية ، تلك التعبئة التى تمثلت قبل الاستقلال فى الحركة الوطنية التى وجهت ضد الاستعمار وبهدف الاستقلال على أساس أن الاستقلال ليس نهاية ولكنه بداية لتحقيق التنمية الشاملة والوحدة السياسية ، الأمر الذى يحتم استمرار تحريك الجماهير حول هذا الهدف فى إطار تنظيمى قومى .

وعليه فقد اعتبر أن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة الى بناء الأمة والتنمية حيث أنه ضمن أطارا تنظيميا موحدا . أما التعدد الحزبى فقد اعتبره الزعماء الأفريقيون عامل تقسيم بطبيعته ، فهو يفترض الاختلاف لا التوافق ، بينما المرحلة الراهنة من حياة الدول الأفريقية تتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . والتنافس يقضى على الطاقات الأفريقية فى الدول الأفريقية التى تعاني أصلا من ندرة المتقنين .

من ناحية أخرى فإن ضعف البناء الاجتماعى فى أفريقيا لا يمكن من إقامة نظام تعدد حزبى ناجح بل يؤدي الى التعدد القائم على الجزئية متمثلة فى القبيلة أو الطائفية أو غيرها . فوجود العصبية وجذبها لولاء الأفراد الاسمى يؤدي الى قيام أحزاب شخصية تهدف لتحقيق مصالح جزئية على حساب اعتبارات الوحدة السياسية المنشودة .

هذا بالإضافة الى أن وجود التعدد الحزبى فى عام تتصارع فيه الاختلافات الأيديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى وما يعرف بالاستعمار الجديد فى محاولة للتأثير أن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة (٤٠) ليضمن بوصولها لحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية (٤١) . والأمثلة على ذلك عديدة أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبى ونفس الشيء بعدها فى نيجيريا ومحاولات الإقليم الشرقى للاستقلال تحت اسم بيافرا ، الأمر الذى هدد كيان هاتين الدولتين تماما وأدى الى حروب أهلية . ونفس الأمر ولكن بدرجة لا تصل الى الحالتين السابقتين ، كينيا التى اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحى على إمكانية تطبيق النظام الحزبى على النمط الغربى التنافسى ولكنها فشلت فى ذلك وما لبثت أن اتبعت نظام الحزب الواحد هى الأخرى . وعليه فإن الزعماء الأفريقيين كثيرا ما يرددون الحالات التى سادت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل .

(٤٠) Ndabaningi Sithole, «The One/Two Party System, in Mutiso & Rohio, op. cit., p. 459.

(٤١) راجع د. حورية توفيق مجاهد ، « سياسة توازن القوى » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٢ ، يناير ١٩٧١ ص ١٢١ - ١٦٨ . حيث يوضح عمل ما يعرف « بتوازن الاستمالة » فى الدول النامية .

فالتعدد الحزبي نظر اليه على انه رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها .

واخيرا فان ظاهرة الحزب الواحد في افريقيا مرتبطة بظهور الزعامة القومية والنظرة التي رأتها الطليعة عن دورها بعد الاستقلال . فقد اعتبرت أن عليها مهمة تاريخية للأخذ بيد الجماهير التنمية في كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أخذت بيدها من قبل وقادتها للتخلص من الحكم الاستعماري والتسلط الأجنبي . فالزعماء في افريقيا يعتبرون ان على كاهلهم « عبء الزعامة » باعتبارها أكثر العناصر وعيا وتحركا ، فهم أكثر قدرة من الجماهير الشعبية على معرفة ما هو في صالحها — أي صالح تلك الجماهير . وهم ينظرون الى التنظيم السياسي — الحزب الواحد الجماهيري — تحت زعامتهم كوسيلة أساسية وأداة لتحقيق تلك المهام القومية .

فمن تحليل الوضع السياسي في افريقيا بعد الاستقلال يمكن القول بان ظهور الحزب الواحد وانتشاره كان حتميا إذ لم يمكن تلافيه (٤٢) .

### ثالثا : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيري : Mass Party System

ان نظم الحزب الواحد في افريقيا وان اختلفت من دولة لأخرى الا انها تتفق في انها احزاب جماهيرية على الأقل من حيث المبدأ .

وعلى هذا فهمي ليست احزابا بالمعنى التقليدي المعروف ، حيث يفترض في الحزب انه يمثل الجزء وليس الكل (٤٣) . وان وجود حزب يعني وجود تعدد حزبي (٤٤) كل منها يمثل مصالح جزء ومشاركة جزء من الشعب . وعليه فان تسمية نظام الحزب الواحد الجماهيري في افريقيا تنطوي على عدم الدقة خاصة وان اقتران كلمة جماهيرية بكلمة الحزب يعد تناقضا .

فهو ليس حزبا بالمعنى الدقيق للحزب الذي يعني « جماعة سياسية تهدف

Selassie, op. cit., pp. 166 - 7.

(٤٢) لمزيد من المعلومات انظر :

(٤٣) انظر

Neumann, op. cit., pp. 395 - 400.

ومن المراجع العربية العامة التي تناول الأحزاب السياسية انظر : د. بطرس بطرس غالي ود. محمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٦٠٨ - ٦٢٤ .

Clement H. Moore, «The Single Party as Source of Legitimacy» in Huntington & Moore, op. cit., p. 48.

الى الوصول الى الحكم وتمثل مصالح الجزء لا الكل « (٤٥) . حيث أن التنظيم فى أفريقيا يوسع قاعدته لتمثل الجماهير العريضة وعليه فهو ليس حزبا بمعنى أنه ليس ممثلا للجزء . وحتى يدعى الحزب الشيوعى بالمفهوم اللينينى يعد حزبا بالمعنى التقليدى حيث يدعى تمثيل مصالح البروليتاريا (٤٦) .

وقد يرى البعض أن اقران تسمية حزب بصفة الجماهيرية ليس علميا ولا دقيقا . وهو كذلك اذا قيس بالمعايير المعروفة التقليدية ولكن الدول النامية والمهتمين بدراساتها موضوعيا أصبحوا يضعون لها معايير مستقاة من واقعها . ولعل تبرير الدفاع عن علمية هذه التسمية هو أنه يطلق عليه نظام الحزب الجماهيرى وليس احزب الجماهيرى فهو نظام شامل يمس أوجه الحياة المختلفة وله آثار على كافة الجماعات السياسية . فهو يحتوى النظام السياسى كله . أما تبرير صفة الحزب فسيبها الأساسى موضوعيا هو أن الهيكل التنظيمى لنظام الحزب الواحد الجماهيرى يأخذ نفس تنظيم الحزب الواحد الشيوعى ، حقيقة أن المضمون يختلف ولكن الاطار التنظيمى واحد تقريبا .

من ناحية أخرى فان نظام الحزب الجماهيرى من الناحية الواقعية يقوم على جوهر داخلى بمثابة « حزب طليعى » من الأجهزة العاملة ولكن اطاره الخارجى جماهيرى ، إذن هو حزب داخل قاعدة جماهيرية عريضة ، أو حزب داخلى قاعدته جماهيرية عريضة .

(٤٥) هناك عدة تعريفات للحزب : نوفقا لتعريف « جبريل الموند وجيس كولمان » فان الحزب هو : « جماعة من المتنافسين يتصارعون مع الجماعات الأخرى من أجل الحصول على السلطة » ومن أشهر التعريفات تعريف « أدوموند بيرك » وهو أن الحزب عبارة عن « اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادئ محددة متفقين عليها جميعا » .

ونوفقا « لجورج بيرد » وفان الحزب هو « كل تجمع لأشخاص يعتقدون نفس النظرية السياسية ويحاولون وضعها موضع الاعتبار والتقدير عن طريق التحالف مع أكبر عدد ممكن من المواطنين ثم التوصل الى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها » . فالتعريفات التقليدية للحزب تدور حول أن « الحزب هو اتحاد مجموعة من الأشخاص ضد مجموعة أخرى متعارضة فى المصلحة وفى الرأى » .

أو أن « الحزب هو التنظيم السياسى الذى يقوم أعضاؤه بعمل مشترك من أجل وصول شخص معين أو جماعة معينة للسلطة ، أو الحفاظ عليها ، ومن أجل نصره عقيدة أو أيديولوجية معينة » .

ويقول « جان شارلو » أن « الحزب السياسى فى مفهومه الحديث هو تنظيم سياسى له خصائص متميزة ، ولها ، الاستمرارية سواء فى بنائه الهيكلى أو حركته السياسية وثانيتها ، الانتشار الاقليمى لأجهزته فى أنحاء الدولة ، وثالثها ، المحاولة الدائمة للتوصل الى السلطة والدولة استنادا الى الجماهير الانتخابية أو الى الجموع الشعبية » .

من المراجع الحديثة نسبيا والمفيدة من الأحزاب السياسية انظر :

Jean Charlot, Les Partis Politiques, Paris : Armand Colin, 1971.

وعن تعريف الحزب السياسى انظر ص ٤٦٠ - ٥٣ - حيث استعرض العديد من التعريفات . (٤٦) ينص الدستور فى الاتحاد السوفيتى على أن الحزب هو « طليعة الشعب العامل فى صراعه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » .

ولكن بصفة عامة يقال أنه حزب جماهيرى لأنه يفتح باب العضوية فيه لكافة طوائف الشعب بدون تمييز كما أنه يدعى تمثيل مصالح الجماهير الشعبية .

ونظام الحزب الجماهيرى فى أفريقيا يتميز ويختلف من حيث طبيعته عن الأحزاب بالمعنى المعروف فى الغرب وفى الدول الشيوعية على حد سواء .

فكما سبق أن ذكرنا فإنه لا يمثل الجزء كما هو الحال فى الأحزاب بصفة عامة — بما فيها الأحزاب الشيوعية — بل أن قاعدته تتسع لتشمل الكل . وتقاس جماهيريته عن طريق تمثيل الشرائح . فنجد حزب الجميع : من فلاحين وعمال ومثقفين وما إلى ذلك من فئات الشعب المختلفة .

اذن إذا كان الحزب فى الغرب عبارة عن أداة فى يد الجزء فهو فى أفريقيا أساس تنظيمى يضم الكل . والواقع فإن هذا هو الهدف منه .

كذلك يختلف عن الحزب الغربى فى أن هذا الأخير ليس إلا أداة للفوز فى الانتخابات وبالتالي الوصول إلى الحكم ، فى حين أن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ليس وسيلة أو أداة لذلك لأنه أساسا يقوم بالحكم ولا يوجد منافس له فى ذلك ، ولأن نتيجة الانتخابات تكون فى العادة معروفة سلفا فى أفريقيا ولأن الانتخابات ليست إلا مظهرا لاعطاء المشروعية ولتحريك الجماهير . حتى أن دولة مثل غانا فى ظل نكروما ألفتها على أساس أنها مكلفة ولا داعى لها .

يمكن القول اذن أن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا وسيلة تنظيمية للاستمرار فى الحكم عن طريق تعبئة الجماهير حول سياسته وايدولوجيته وهو يمثل السياسة الأفريقية بصفة عامة . تلك السياسة التى توصف بأنها سياسة حزبية إشارة إلى دور الحزب الجوهري المتفوق على ماعداه فى الدولة من مؤسسات وأجهزة . ولا يقتصر دوره على مد الحكومة بالزعامة وما إلى ذلك كما هو الحال فى الحزب بمفهومه التقليدى فى الغرب .

من ناحية أخرى فإن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا يختلف عن الحزب بالمفهوم الشرقى أى الحزب الشيوعى . فهو يختلف عنه من حيث طبيعته فى أنه ليس أزهابيا أو بوليسيا كما هو معروف عن الحزب الشيوعى . قد تكون هناك بالفعل بعض وسائل القمع ولكن ليس بالطريقة الإرهابية الشيوعية ( ومثالها معسكرات العمل الشاقة التى يمكث بها الفرد سنوات طويلة ) بل أن التصفية البدنية فى أفريقيا وإن كانت تستخدم فى بعض الأحيان إلا أنها نادرة الحدوث بصفة عامة . فنظام الحزب الواحد فى أفريقيا مبنى على الاستمالة أساسا وذلك من أجل تقبل سياسات الحزب والسير على خطاه . فالنظام السياسى فى أفريقيا حتى فى أكثر الدول ثورية لا يقترب فى مركزية هيكله ولا فى نظامه من مثيله فى الحزب الشيوعى السوفيتى الذى

يشبه اقرب ما يكون نظام الجيش في تسلسله وقانونية اوامره والطاعة فيه .

والواقع أن هناك بعض الدول تستخدم تعبيرات مختلفة مثل تحالف قوى الشعب « للتعبير عن مضمون الجاهيرية والبعض الآخر يستخدم لفظ الجبهة الشعبية وذلك في محاولة لابعاد صفة الحزب الواحد التي ترتبط في الأذهان بالحزب الشيوعي . ولكن آن الأوان للدول الأفريقية وللدارسين الموضوعيين في شأنها في استخدام المفاهيم دون حرج مع تمييزها بما يتمشى مع واقع الأنظمة التي تخالف الغربى منها الشيوعي . فقد أدخلت النظم السياسية الأفريقية بأهم دعائهم ، أعنى الحزب الواحد أبعادا جديدة مستحدثة في دراسة الحكومات المقارنة قضت على النظرة التقليدية الضيقة السابق الإشارة إليها آنفا .

وهناك كثير من الاصطلاحات المستخدمة في نظام الحزب الواحد في أفريقيا مستمدة من لغة الحزب الشيوعي مثل : « المكتب السياسى » ، « اللجنة التنفيذية » ، « المركزية الديمقراطية » ، « النقد الذاتى » ، « التناقض الداخلى » وغيرها (٤٧) ولكن حتى هذه الاصطلاحات يجب أن تفهم بمضونها الأفريقى حيث أنه من المتفق عليه بين دراسى الحكومات المقارنة تعدد أبعاد المفهوم الواحد بحيث يتضمن في الواقع تعددا في المفاهيم ، أى في التعاريف . هذه المفاهيم واللغة السياسية المستخدمة في الدول الأفريقية يجب تفهمها في ضوء البيئة الأفريقية . حتى الثورية والتقدمية وغيرها من الاتجاهات الايدولوجية يجب أيضا تفهمها في ضوء المفهوم الأفريقى لها . « فالعالمية » بصفة عامة لا تصلح في الحكم على واقع الأشياء في أفريقيا . ولعل من المفيد في هذا المجال أن تذكر آراء « بارون دى مونتسكيو » في نسبة الحكومات والأنظمة وفقا لنسبة القوانين والأوضاع والظروف ، تلك الآراء التى بلورها في مؤلفه « روح القوانين » فى القرن الثامن عشر الذى يعد اسهاما خالدا فى مجال الحكومات المقارنة .

ولكن أيا كان الأمر فهو نظام حزب واحد . ونلاحظ أن صفة الجاهيرية أكثر تحقيقا من الناحية الواقعية في النظم الثورية المركزية عنها في النظم المحافظة التعددية . ومع كل فان مشاركة الجاهير في الحزب سواء الثورى منها أو الأكثر محافظة تعتبر مرتفعة كثيرا اذا قيست بالأحزاب الأخرى التقليدية حتى الشيوعى منها (٤٨) . فالمعدل في أفريقيا هو اشتراك

Zolberg, op. cit., p. 88.

(٤٧) انظر :

(٤٨) الحزب الشيوعى السوفيتى بلغت العضوية فيه ٨٪ فقط من مجموع المواطنين البالغين فى الاتحاد السوفيتى .

انظر :

John N. Hazard, The Soviet System of Government, Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968, p. 28.

ولمزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعى السوفيتى انظر ص ١٢ - ٢٢ .

من ٣٠ الى ٥٠٪ من البالغين (٤٩) . صحيح أن هناك بعض الحالات الاستثنائية يعتبر جميع المواطنين تلقائيا أعضاء في الحزب من ذلك خاصة زائير حيث كل زائيري يصبح عضوا في « الحركة الشعبية للثورة » وذلك بمجرد مولده (٥٠) ، وغينيا حيث كل غيني من سن ٧ سنوات فما فوق يعتبر تلقائيا عضوا في « الحزب الديمقراطي الغيني » ولكن عموما العضوية في ظل نظام الحزب الواحد في أفريقيا مفتوحة للجميع ولا تخضع للانتقاء الدقيق كما هو الحال في الحزب الشيوعي . ومع أن طلبات العضوية تعتبر مطلبا سابقا للانضمام للحزب في أفريقيا إلا أنها نوع من الشكليات أو التسميات حيث لا يتبع في شأنها التدقيق في الاختيار ولا يتطلب الحال توصية من أعضاء منضمين كما هو الحال في الأحزاب الشيوعية (٥١) . كما أن الفرد يصبح عضوا كامل العضوية بمجرد انضمامه للحزب في أفريقيا ولا يبقى فترة تحت التجربة وعدد الأعضاء المنضمين مرتفع كثيرا في أفريقيا بالنسبة لغيرها من الأنظمة . حقيقة أن تلك الأعداد يجب أخذها بتحفظ حيث كثيرا ما تعطى أرقاما مبالغ فيها تأكيداً لقوة الحزب والجمهر حوله ومن ناحية أخرى فإن شراء بطاقات العضوية كثيرا ما يكون إجباريا خاصة في الريف وبين الموظفين حيث تستقطع الاشتراكات تلقائيا (٥٢) .

(٤٩) في نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد أعضاء الحزب في غانا ٢/٥ مليون ( أي مجموع السكان البالغين ) بالإضافة الى نصف مليون في منظمات الشباب . بينما في تنزانيا فإن آخر تقدير للأعضاء هو ٣ ملايين عضو في الحزب .

(٥٠) انظر : Africa South of the Sahara, 1975, p. 977.

(٥١) طلب الانضمام للحزب الشيوعي السوفيتي يشترط أن يصحبه توصية من ٣ أشخاص يكونون أعضاء في الحزب لفترة لا تقل عن خمس سنوات والتوصية أو الضمان تؤخذ بجدية حيث يتعرض هؤلاء الضامنون — الموصون بعضوية متقدم للعضوية — لعقوبة وفقدان العضوية في حالة إذا لم تكن توصيتهم أو ضمانهم في محله .

وبعد فحص الطلب والتدقيق فيه يتخذ المؤتمر في المستوى الأعلى مباشرة قراره بقبول الانضمام ولكن ومع ذلك لا يعتبر المتقدم عضوا بل مرشحا يخضع لفترة اختبار دقيق — تبلغ في المتوسط عامًا — عليه أن يثبت فيها صلاحيته وكفاءته من حيث الالتزام والطاعة والنظام بعدها تتخذ كافة الإجراءات والخطوات السابق اتخاذها لاعتباره مرشحا حتى يصبح عضوا . أما إذا ثبتت عدم صلاحيته فيسقط من قائمة المرشحين للعضوية .

وطالب الانضمام يشترط فيه الحصول على أصوات ثلثي أعضاء اللجنة الأولية . ومع كل ذلك فإن العضو الجديد يطرد إذا ثبتت عدم صلاحيته بعد الانضمام .

Hazard, op. cit., pp. 20 - 1.

(٥٢) مزيد من المعلومات عن التفرقة انظر :

Ruth Schacter Morgenhau, «Single Party Systems in West Africa», American Political Science Review, LV, No. 2 (June, 1961), pp. 294 - 307, and Thomas Hodgkin, African Political Parties, Harmondsworth: Penguin Books, 1961, esp. pp. 68 - 75.

ولكن كليهما استفاد وأشاد بمجهودات موريس ديفرجيه في هذا التقسيم وإن كان هذا الأخير قد طبقت في الأول على الأحزاب الغربية . انظر :

Maurice Duverger, Political Parties, Part I, New York: John Wiley & Sons, 1954, esp. pp. 63 - 71.

=

وانظر بصفة خاصة من ص ٨٦ — ٩١ .



ولكن ومع ذلك فإن المشاركة الجماهيرية سواء بالانضمام أو الاشتراك الفعلى فى سياسات الحزب تعتبر ظاهرة جديدة بالدراسة فى أفريقيا . فلا يوجد خارج نظام الحزب الواحد فى معظم الدول الأفريقية الا بعض الحالات المحدودة للمبشرين عن الحياة السياسية نتيجة لقرار القيادة السياسية أبعادهم وهم ندرة بالاضافة الى من لا يرغبون باصرار فى عدم الانضمام وهم قلة لأنهم الخاسرون من عدم الانضمام .

وما دمننا بصدد تحديد طبيعة نظام الحزب الواحد فى أفريقيا وتوضيح تميزه الخاص فيجدر تحليل الفارق الجوهرى بينه وبين ما يعرف بحزب الصفوة أو النخبة أو الطليعة أو السادة «Patron, Cadre, Elite Party» ( هذا بالمفهوم الأفريقى ) .

ويرى « مورييس ديفرجيه » أن هذه التفرقة جوهرية لأنها تنبع من الاختلافات فى هياكل هذه المؤسسات .

لقد ظهر حزب الصفوة أو حزب السادة فى أفريقيا ولقى تأييد النظم الاستعمارية . وكان فى بادىء الأمر أقوى من الحزب الجماهيرى — بفضل تأييد الإدارة الاستعمارية مع الاختلافات الجوهرية بين الأسس التى تقوم عليها — ولكن الأمر انتهى بانتهياره على يد الحزب الجماهيرى فى كل دولة . وحزب الصفوة ليس جماهيريا ، ولكنه قد يكون قوميا أو على مستوى الدولة بأكملها ، أى أن نطاقه الجغرافى ليس محدودا باقليم معين فى الدولة .

وهذا النوع من الأحزاب انتشر تحت تأييد الحكم الاستعمارى ، وهو يمثل أولئك الذين يملكون أو «the haves» ولهم مكانة فى المجتمع تقليديا وليس الذين لا يملكون «The have nots» . وهو ليس حزبا جماهيريا فهو يعتمد على المؤيدين لا على الأعضاء والمشاركة المباشرة وكذلك العضوية ضعيفة . أما الأحزاب الجماهيرية فقد أتت زعامتها مما عرف بالطليعة الجديدة «new elite» من الشرعية الدنيا من الطبقة الوسطى والعليا من الدنيا أى بصفة عامة ممن لا يملكون تقليديا الجاه أو المال .

ويتشابه حزب الصفوة مع الحزب الغربى فى أنه أداة للوصول الى الحكم وهو لا يعتمد على الجماهير ولكن على الزعامات التقليدية وأساسا على الحكم الاستعمارى حيث تلتقى مصالحهم بمصالح الإدارة الاستعمارية فى المحافظة على الوضع القائم فى ظل الحكم الاستعمارى . إذن هو ليس

= ومن التحليل المفيد للتفرقة بين النظامين ، انظر :

W.E. Abraham, The Mind of Africa, London : Weidenfeld & Nicolson, 1967, pp. 173 - 186.

بحزب المثقفين من « الطليعة الجديدة » ولكنه حزب الزعامات التقليدية التي وجدت نصيرا لها في الحكم الاستعماري الذي لم يكن لديه استعداد لتقبل واستيعاب الطبقات الدنيا والزعامات الجماهيرية النابعة منها (٥٣) . وهنا حدث اللااستيعاب مما أدى الى ظهور الحركات القومية بزعامة تلك الزعامات النابعة ممن لا يمتلكون .

اذن بينما يعتمد الحزب الجماهيري بصفة أساسية على الشرعية الكبيرة من جماهير الشعب ويسمى الى تنظيمها والوصول اليها بهدف تحريكها خلف سياسته وتخليصها من سيطرة الزعامات التقليدية التي تمثلها حائلا بينها وبين الحزب ، فان حزب الصفوة او السادة يعتمد على النخبة من الزعماء التقليديين : وهو يستمد قوته وكيانه منهم ومن تأييدهم له وهؤلاء بدورهم يمارسون نفوذهم على الأفراد الموالين لهم باعتبارهم السادة على المستوى المحلي . اى أن الجماهير في هذه الحالة يظل ينظر اليها على أنها تمثل مجرد ناخبين سلبيين يحصل على أصواتها من خلال تأثير الزعامات التقليدية والصفوة او السادة دعائم الحزب . فحزب الصفوة يعتبر بمثابة « اتحاد كونفدرالى » للعشائر السياسية ويعتمد في وجوده على تأييدها المادى والمعنوى (٥٤) .

وعليه فمن الطبيعي أن يختلف الحزب الجماهيري عن حزب الصفوة من حيث الهيكل التنظيمى . فالأول في سعيه لتحريك الجماهير يسعى لبناء هيكله التنظيمى بحيث يصل الى الجماهير على مستوى الدولة كما يسعى الى انشاء المنظمات الجماهيرية وتنظيمها وعلى رأسها منظمات الشباب والنساء — والتحاليف مع النقابات العمالية أما الآخر فهو باعتباره حزب زعامات وشخصيات فهو لم يهتم بالتنظيم الذى يسعى للوصول الى الجماهير : وعليه فهيكله التنظيمى بدائى « rudimentary » ومن ثم والحالة هذه فقد كان من الطبيعى أن حل الحزب الجماهيري محل حزب الصفوة بالتدريج حتى قضى عليه في النهاية في أغلب الحالات . حتى أن البعض ينظر لحزب الصفوة على أنه مرحلة في التطور الحزبى فى أفريقيا .

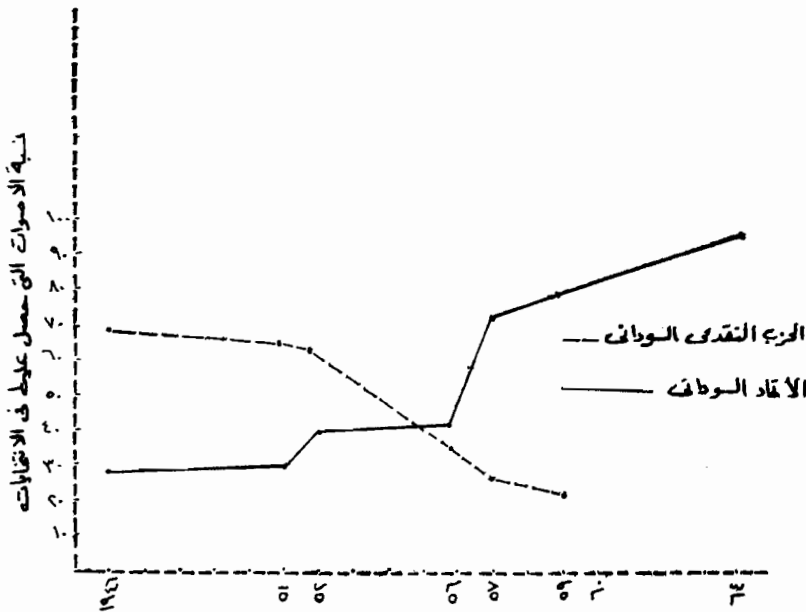
والشكل التالى كمثال كيف تطور الوضع من تفوق حزب الصفوة على الحزب الجماهيري فى بدء الأمر ثم انعكاس الوضع الى أن قضى الآخر على الأول . والمثال مستقى من السودان الفرنسى سابقا ومالى حاليا والعلاقة بين الاتحاد السودانى — الذى مثل الحزب الجماهيري هناك

(٥٣) حقيقة أن أحزاب الصفوة في أفريقيا بصفة عامة ضمت البعض من المثقفين بالمفهوم الغربى والذي تلقى العديد منهم الدرجات الدراسية العليا — من ذلك مثلا دكتور دنكواه في غانا وزعامته لحزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » وهو مثل الحزب الكادر — ولكن هؤلاء بصفة عامة من ناحية جاءوا أساسا ممن يمتلكون ومن ناحية أخرى ارتبطوا في ولائهم بالزعماء التقليديين وبالحكم الاستعماري لا « بالطليعة الجديدة » .

Mahiou, op. cit., p. 20. (٥٤)

الذى قاد الحركة الوطنية — والحزب التقدمى السودانى الذى كان مثالا لحزب الصفوة (٥٥) .

وفى ختام تحليل طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى أفريقيا تجدر ملاحظة أن هناك استحالة فى أن يكون الحزب شاملا جامعا كحزب جماهيرى وفى نفس الوقت أن يكون أداة فعالة للحكم .



والكثير من الدول تنبهت الى أن حزبها أصبح غير متناسق الى حد كبير وظهرت فى أطواره التناقضات الداخلية . وقد حاولت بعض الدول

Horeya Tawfik Megahed, *Mall in Transition : a Study in Continuity & Dunovation in Nation - building*, Indiana University, Ph.D. Dissertation (unpub.), 1965, p. 94. (٥٥)

من أمثلة حزب الصفوة أيضا  
Union Nigérienne des Indépendants et Sympathisants du Niger,  
& Northern People's Congress of Nigeria.

وكذلك فى السنغال وإن اختلف قليلا فى طبيعته :

«Parti de Solidarité Sénégalaise».

تتلاقى هذه التناقضات عن طريق إعادة النظر في شأن « جماهيرية » الحزب والتركيز على الناحية العددية وذلك بالاتجاه نحو التركيز على نوعية الأعضاء . ولا يعنى هذا قصره على شرائح اجتماعية معينة بقدر ما يعنى قصره على من يؤمن بأهدافه . أى التركيز على ضرورة الالتزام بمبادئ التنظيم والولاء له ممن يرغبون فى الانضمام وقد كان هذا وراء حملات تطهير الأحزاب من الانتهازيين ممن برزوا من الجماهير واتخذوا من الحزب وسيلة لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم الشخصية ومن بعض العناصر غير الموالية لمبادئ التنظيم وإن كانت استطاعت بتغلغلها فيه أن تسعى جاهدة لهدمه .

### \*\*\*

وبعد فإن الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ولدت فى أزمة حقيقية وليست متصورة : أزمة بناء الدولة القومية . فهى — أى الدولة الأفريقية — عبارة عن تعبير قانونى وفراغ سياسى أى إطار سياسى داخلها العديد من الجماعات المختلفة قبلية ولغوية ودينية وإقليمية . والفرد بصفة عامة ولاؤه الاسمى لا يكون للدولة ذاتها بل لتلك الجماعات الأولية داخلها . الأمر الذى يعيد إلى الأذهان ما كانت عليه أوروبا بخروجها عن العصور الاقطاعية ، هذا بالإضافة إلى أزمة الحاجة إلى تركيز الجهود للتنمية الاقتصادية وللحاق بركب التقدم ، تلك الأزمة التى تمثل قاسما مشتركا بين الدول الأفريقية كافة سواء الحديثة الاستقلال أو الأقدم .

وكأى أزمة فإن الدول الأفريقية مثلها مثل غيرها فى وقت الأزمات فى حاجة إلى تركيز السلطة . وهى فى حاجة لإطار حديث قومى موحد ليحل محل التنظيمات التقليدية ويجذب وراء الأفراد بعيدا عنها . والحزب الواحد كان الجواب المنطقى لذلك يؤهله لذلك طبيعته الجماهيرية وأساسه القائمة على الاستمالة ، والاقناع الشعبى جذب الأفراد ، فهو ظاهرة حديثة يتضمن تنظيمها مستقرا يتمتع بدرجة من التأثير والعضوية الشعبية ويأتى استجابة لعدة أبعاد لازمت متعلقة « بالتحديث السياسى » — بمعنى التمدين ومجارات روح العصر — على رأسها المشروعية والادماج والمشاركة . وتبدو أهمية الحاجة إليه خاصة بتدهور النظم التقليدية بما تضمنته من مشروعية وادماج ومشاركة محدودة (٥٦) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية التى تقوم أيديولوجيتها على الليبرالية الغربية والتعدد الحزبى شهدت أثناء الأزمات والحروب خروجا على هذه المبادئ الاعتمادات على سلطة شخصية والحكم بمراسيم دون الالتزام بمبدأ فصل السلطات أو غيره من الأسس التى تعتبر دعامة لنظمتها السياسية . حيث الأزمات تملى ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وعدم إمكانية الجدل

Carl J. Friedrich, Man & His Government, New York : McGraw-Hill, 1963, pp. 508, 514. (٥٦)

Joseph La Palombara & Myron Weiner, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton Univ. Press, 1966, p. 18.

والنقاش . فالمملكة المتحدة مثلا — مهد الديمقراطية الليبرالية الغربية شهدت أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الأحزاب السياسية . كما أن الدول التي لديها نظام حزبين مستقر اليوم كانت في مستهل حياتها دول حزب واحد : فالولايات المتحدة الأمريكية في بدء تكوينها لم يكن بها سوى الحزب الفيدرالي قبل أن يتكون الحزب الجمهوري والآخر ظل يعمل وحده بلا شريك أو منافسة حزبية بعد انهيار الأول قبل ظهور حزب ثان . كما أن المملكة المتحدة نفسها بدأت بحزب واحد في ظل جيمس الأول وهو حزب الـ «Puritans» . (٥٧) .

وباختصار فإن التركيز في الدول النامية عامة وإفريقيا خاصة على الدور الرئاسي للحزب الواحد في كونه يستخدم كإطار تنظيمي موحد ويساعد على تحقيق دور أساسي في تحريك الجماهير وهذا في الواقع وراء انتشار نظام الحزب الواحد ليصبح حقيقة ، الأمر الذي وإن كان أكثر وضوحا وانتشارا في إفريقيا إلا أنه لا يقتصر عليها ويمتد بصفة عامة للدول النامية الأخرى (٥٨) في آسيا وأمريكا الجنوبية وإن كان بدرجة أقل . ولكن بقدر حدة الأزمة في الدول الإفريقية حديثة الاستقلال ، بقدر الحاجة إلى هذا النظام وانتشاره .

ونظام الحزب الواحد في إفريقيا لم تمله نظرية محددة سابقة أو عقيدة ثابتة «dogma» حيث أن وجود الحزب الواحد كتطبيق سبق وجود نظرية له (٥٩) . فوجود مثل هذا النوع من النظم أملت في الواقع احتياجات ما بعد الاستقلال وضرورة استمرار تعبئة الجهود وراء الزعامة القومية والنظرة التي رأتها تلك الزعامة لدورها في الدولة وبالتالي لنظرتها للتنظيم السياسي كوسيلة لتحقيق أهدافها في تعبئة الجماهير وتحقيق الاندماج السياسي على مستوى الدولة .

فنظام الحزب الواحد ينظر إليه خاصة من جانب الزعماء الإفريقيين على أنه رمز الاستمرار ومصدر الاستقرار بعد الاستقلال ومن ناحية واقعية أنه عماد تنظيمي منطقي لاستمرارهم في السلطة . والمشكلة ليست في النظرة للدور الذي يأمل القيام به ولكن في التطبيق الفعلي حيث يواجه العديد من التحديات ومع ذلك فإن القليل من الدول هي التي استطاعت التغلب على وجوده أو حاولت مؤخرا إدخال بعض التعديلات فيه بما يتماشى مع روح التطور .

(٥٧) المرجع السابق .

(٥٨) من انتشار نظام الحزب الواحد في الدول النامية عامة انظر :

Fred R. Von Der Mehden, Politics of the Developing Nations, Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall-Inc., 1969, pp. 49 - 71.

(٥٩) انظر :

M. Duverger, Les Partis Politiques, 1954. 2. ed., p. 87 & Mahiou, op. cit. p. 155.

## ملحق

## الاحزاب السياسية في افريقيا(\*)

## ١ - دول الحزب الواحد

الدولة	الحزب	ملاحظات
الجزائر	جبهة التحرير الوطنية Front de Libération Nationale (FLN).	أنشئت سنة ١٩٥٤
بوروندى	Uprona (Union et Progrès National (Unity & National Progress)).	أعلن كحزب أوحده بموجب مرسوم ملكي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذي أكدته الحكومة الجمهورية وأوضحه الدستور الجديد في يوليو سنة ١٩٧٤ . ويلاحظ أن بوروندى قام بها انقلاب عسكري ولكن ساندته العناصر الثورية في الحزب واعيد تدعيم الحزب . وقبل نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان حزب المعارضة الرئيسى هو : Hutu Parti du Peuple
بوتسوانا	Bostwana Democratic Party.	وهو الحزب المسيطر وقد حصل على ٢٧ مقعدا من ٢٢ في انتخابات اكتوبر ٧٤ ثم بعدها . وهناك الى جواره احزاب صغيرة لاتمثل منافسة حقيقية هي « حزب شعب بوتسوانا » و « الجبهة الوطنية لبوتسوانا » . وقد حصل كل منهما على مقعدين في الانتخابات المذكورة بالإضافة الى « حزب استقلال بوتسوانا » الذى حصل على مقعد واحد فقط .

\* استخلصت البيانات المتعلقة بالاحزاب السياسية في الدول الإفريقية في هذا الملحق أساسا من :  
Africa South of the Sahara, 1975, London : Europa Publications Limited, 1975.

والبيانات متفرقة في المراجع المذكورة واستخلصت من كل دولة إفريقية على حدة وذلك في الصفحات المتفرقة من ١٣٩-١٠٠٩ .

كما أكلت البيانات الواردة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية الإفريقية من :  
The Europa Year Book, 1975, A World Survey, Vol. II, London : Europa Publications Limited, 1975.

الدولة	الحزب	ملاحظات
توجو	Rassemblement du peuple togolais (RPT)	انشىء سنة ١٩٦٩ يراسه جنرال ناسنجى اياديما
تونس	الحزب الدستورى الاشتراكى Parti Socialiste Destourien (PSD).	انشىء سنة ١٩٣٤ بواسطة حبيب بورقيبة كحزب متفرغ عن « حزب الدستور » القديم . حق استقلال تونس . سكرتيه العام الهادى نوييرة ورئيسه مدى الحياة الرئيس الحبيب بورقيبة .
تشاد	Mouvement National pour la révolution culturelle et sociale (MNRCS)	انشىء سنة ١٩٧٣ بعد حل « الحزب التقدمى التشادى » هناك العديد من جماعات المعارضة خاصة من المسلمين ولكنها جميعا منعت وزعماؤها فى المنفى . وهناك تنظيم معارض فى باريس . ولم يتبلور الامر بعد الانقلاب العسكرية فى ١٩٧٦ .
تنزانيا	Tanganyika African National Union (TANU)  Afro-Shirazi Party	— انشىء سنة ١٩٥٤ . اعضاؤه ٣ ملايين — بالتقدير — منذ اعلان اروشا سنة ١٩٦٧ فان الزعماء يجب أن يكونوا عمالا وفلاحين والاعضاء يجب أن يكونوا موالين تماما لاهداف ومعتقدات الحزب . ورئيسه جوليوس نيريرى . — انشىء سنة ١٩٥٧ . له السيطرة فى زنجبار وفى المجلس الثورى فى زنجبار اعضاؤه نحو ١٠٠ الف . ورئيسه عبود جومبى .
جابون	Parti démocratique gabonais (P.D.G.)	انشىء سنة ١٩٦٨ ليخلف « الكتلة الديمقراطية الجابونية » . وقد جعل الحزب الارحد بموجب قرار جمهورى فى مارس ١٩٦٨ الذى نص على ان الحزب يكون ضمان الوحدة الوطنية ولاغيا التفرقة بين العناصر المختلفة.
جمهورية افريقيا الوسطى	Mouvement d'évolution sociale de l'Afrique noire (MESAN).	مرسوم حكومى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى كافة الاحزاب الاخرى من الجمهورية . (MESAN). — رئيسه مارشال جون — بيديل بوكاسا الذى جاء الى السلطة على اثر الانقلاب العسكرى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ . والذى اطيح بالرئيس دافيد داکو ونظام الحزب الواحد فى ظله .

الدولة	الحزب	ملاحظات
جمهورية أنجولا الشعبية	Movimento Popular de Libertacao de Angola (MPLA). (Angola Popular Liberation Movement)	أنشئ سنة ١٩٥٦ زعيمه دكتور اجوستينو نتو . و « الحركة الشعبية » لتحرير أنجولا يؤيدها الاتحاد السوفيتي . وقد سيطر على الحكومة منذ الاستقلال وقاد صراعا مسلحا ضد الحركتين التاليتين اللتين اعتبرتتا غير قانونيين . وهما « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا » FNLA وزعيمها روبرتو هولدن وقد أنشئت حكومة في المنفى (GRAE) -يساندها الغرب وقد أنشئت سنة ١٩٦٢ .  و « الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانجولا » وزعيمها دكتور جونا سامبي ويساندها الغرب ايضا .
جامبيا	People's Progressess Party (P.P.P.).	أنشئ سنة ١٩٥٨ وينادى بالروابط الاقتصادية والثقافية مع السنغال . اندمج مع ( حزب مؤتمر جامبيا ) سنة ١٩٦٨ وقد حصل على ٢٨ مقعدا من ٣٢ في انتخابات ١٩٧٢ . - والى جواره يوجد « الحزب المتحد » الذى أنشئ سنة ١٩٥٢ وحصل على ٣ مقاعد فقط فى انتخابات سنة ١٩٧٢ . ( هذا بالإضافة الى مستقل واحد ) .
جمهورية الكونغو الشعبية	Parti congolais du travail (PCT) (Congolese Labour Party).	- أنشئ سنة ١٩٦٩ ليحل محل « الحركة الوطنية للثورة » .
رواندا	Mouvement démocratique républicain Parmehutu (Républican Democratic Movement Parmehutu).	أنشئ سنة ١٩٥٩ أيده شعب الهوتو وقد اوقفه بعد الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٧٢
زامبيا	United National Independence Party (UNIP).	أنشئ سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الاوحد قانونا منذ اعلان دولة الحزب الواحد فى ديسمبر ١٩٦٢ ورئيسه كينيث كاوندا . وقبل ديسمبر ١٩٧٢ كان هناك - المؤتمر الافريقى الوطنى سنة ١٩٤٤ الذى استوعب فى الحزب السابق بعد فشله فى معارضته والحزب التقدمى المتحد - الذى الفى حاليا .



الدولة	الحزب	ملاحظات
زائير	Mouvement populaire de la révolution (MPR).	أنشئ سنة ١٩٦٧. يقوم على تحقيق الوحدة الوطنية ومعارضته القبلية والاشتراكية الأفريقية وكل زائيرى يصبح عضواً في الحزب بمولده وزعيم الحزب هو رئيس الدولة بحكم القانون ورئيسه هو الرئيس موبوتز .
السنغال	Union progressiste sénégalaise (UPS).	— فرع قومي ( للحزب الاتحادي الإفريقي «PFA» حزب الحكومة — سكرتيره العام ليوبولد سيدار سنجور ] في انتخابات يناير سنة ١٩٧٣ حصل الاتحاد التقدمي السنغالي على كافة الـ ١٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية وكان الوحيد الذي تقدم بقائمة مرشحين .
	Parti démocratique sénégalais (PDS).	أنشئ سنة ١٩٧٤ وسكرتيره العام عبد الله واد — — — — — وهناك العديد من احزاب المعارضة الصغيرة الضعيفة خاصة « الحزب الإفريقي للاستقلال «PAI» وله شقان أحدهما موال للصين والآخر للاتحاد السوفيتي بالإضافة الى مؤيدي ماما دوكسيا وزير الخارجية السابق .
ساحل العاج	Parti démocratique de la Côte d'Ivoire (PDCI).	أنشئ سنة ١٩٤٦ كفرع قومي لحزب « التجمع الديمقراطي الإفريقي » . رئيسه الفخري هو الرئيس فيليكس هوفوى بونيه
السودان	الحزب الاشتراكي السوداني	أنشئ سنة ١٩٧٢ . وهو التنظيم السياسي الوحيد المعترف به .
سيراليون	All - People's Congress (APC)	حصل على أغلبية قليلة في انتخابات سنة ١٩٦٧ ولكن منعه الانقلاب العسكري من تولي السلطة . ولكنه حصل في انتخابات مايو سنة ١٩٧٣ على ٨٤ مقعداً من ٨٥ أما المقعد الأخير فقد حصل عليه عضو مستقل ثم انضم الى الحزب المذكور ولم يعد هناك معارضة في الجمعية التشريعية . ويوجد ايضاً « حزب سيراليون SLPP » الذي أنشئ سنة ١٩٥١ مثل حزب الحكومة بالتحالف مع الحزب المتحد التقدمي وحزب الشعب القومي القومي . وذلك حتى سنة ١٩٦٧ ولكنه قاطع انتخابات سنة ١٩٧٣ .

الدولة	الحزب	ملاحظات
ساوتومي وبرنسيب	Comité de Libertação de Sao Tomé e Principe (committee for the Liberation of Sao Tomé).	اتفق في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بين الحكومة البرتغالية وحركة التحرير هذه على الاستقلال بالنسبة للجزر وقد سيطرت تلك الحركة الوطنية التي حولت نفسها الى حزب واحد على الدولة منذ الاستقلال .
غينيا	Parti démocratique de Guinée (PDG).	أنشئ سنة ١٩٤٦ كفرع قوي لحزب «التجمع الديمقراطي الافريقي» . تحت زعامة الرئيس احمد سيكوتوري .
غينيا بيساو	Partido Africano de Independencia do Guiné e Cabo Verde (Pa IGC) (African Party for Independence in Guinea and Cape Verde).	انشأ سنة ١٩٥٦ دكتور اميكا كابرال ورافيل باربوزا . بعد الاعتراف باستقلال غينيا — بيساو رسميا في سبتمبر سنة ١٩٧٤ أصبح « التعبير الاسمي لارادة وسيادة الشعب » وهناك حزب يعمل في السنغال ويمتبر غير قانوني وغير مسموح به في غينيا — بيساو وهو (FLING) Frenta Para Libertacao e Independencia da Guini.
الرأس الأخضر	نفس التنظيم المذكور سابقا	
غينيا الاستوائية	Partido Unico Nacional de las Trabajadores.	وكان يعرف حتى قريب باسم «Partido Unico Nacional» وقد جاء في فبراير سنة ١٩٧٠ نتيجة لاندماج كافة الاحزاب التي كانت قائمة — وعددها ٤ وذلك بزعامة رئيس الجمهورية الذي تولى سلطات زعماء المعارضة السابقين وذلك على اثر محاولة الانقلاب التي قام بها وزير الخارجية والذي قتل نتيجتها .
كينيا	Kenya African National Union (KANU).	أنشئ سنة ١٩٦٠ . قاد الدولة للحكم الذاتي وللانستقلال رئيسه جومو كينياتا وهناك ٨ نواب رئيسيين اقليميين .
الكاميرون	Union Nationale Camerounaise (UNC).	أنشئ سنة ١٩٦٦ باندماج الحزب الحاكم في كل دولة في الاتحاد ( وهما الاتحاد الكاميروني والحزب الديمقراطي الوطني للكاميرون ) ، وحزبي المعارضة في شرق الكاميرون ( الحزب الديمقراطي الكاميروني واشتراكيو الكاميرون) وحزبي المعارضة في غرب الكاميرون ( مؤتمر اتحاد الكاميرون والاتحاد الوطني لشعب الكاميرون ) . رئيسه احمد اهيديو

الدولة	الحزب	ملاحظات
ليبيا	الاتحاد الاشتراكي العربي	انشىء سنة ١٩٧١ الحزب الواحد بموجب القانون
ليبيريا	True Whig Party	فى الحكم لاكثر من ٥٠ عاما .
مصر	الاتحاد الاشتراكي العربي	انشىء سنة ١٩٦١ . كتحالف لقوى الشعب العاملة رئيسه . الرئيس انور السادات . وهناك خطوات لتطويره تاخذ شكل مايعرف بالانابر داخله لتمثيل الاتجاهات المختلفة .
ملاوى	Malawi Congress Party.	انشىء سنة ١٩٥٩ ، خلفا لـ « المؤتمر الافريقى لنياسيلاند » . رئيسه مدي الحياة الرئيس دكتور هاسنجز كاموزو باندا .
موريتانيا	Parti du peuple Mauritanien (PPM).	انشىء سنة ١٩٦١ من تحالف من حزب « اعادة التجمع المريتاني » . والاتحاد الوطنى المريتاني والنهضة واتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين — وهو الحزب الوحيد المعترف به . سكرتيره العام الرئيس مختار ولد دادة .
موزمبيق	— Frent de Libertacao Mocambique (Frelimo). (Mozambique Liberation Front).	وهو الحزب المسيطر — انشىء سنة ١٩٦٢ . باندماج ثلاثة احزاب قائمة فى ذلك الوقت هى « الاتحاد الديمقراطي الوطنى لموزمبيق الذى انشىء سنة ١٩٦٠ » . والاتحاد الافريقى الوطنى لموزمبيق — الذى انشىء سنة ١٩٦١ والاتحاد الافريقى لموزمبيق المستقلة » . وقد قامت فريمليو بمعركتها العسكرية فى سبتمبر ١٩٦٤ استمرت حتى سبتمبر ١٩٧٤ عندما أعلن وقف اطلاق النار بينها وبين الجيش البرتغالى . وقد سيطرت فريمليو على الحكومة الانتقالية التى انشئت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤ واستمرت حتى الاستقلال فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ كما استمرت فى الحكم منذ الاستقلال . وقد ظهرت حركات وطنية اخرى اهمها : « اللجنة الثورية لموزمبيق «COMERO» التى انشئت سنة ١٩٦٥ من اندماج ٣ احزاب وطنية . كما انشىء سنة ١٩٧٤ حزب متعدد الاجناس هو : « جماعة اتحاد موزمبيق » (Group for the Unification of Mozambique (GUMO).

## ب - دول التعدد الحزبي

الدولة	الحزب	ملاحظات
كومور	Parti pour l'indépendance et l'Unité des Comores (PUIC). (Party of the Independence & Unity of the Comores). Parti du mouvement nahorais (Mayotte Movement Party). Parti du peuple (UM-MA) (Peoples Party). Parti socialiste (Comorien (PA SOCO) (Comorian Socialist Party). MOLINACO (National Liberation Movement of the Comoros).	أنشئ سنة ١٩٧٤ باندماج « الاتحاد الديمقراطي للكومور » . وألّجج الديمقراطي الكوموري - وقد نادى بالاستقلال عن فرنسا وحصل على ٢٤ مقعدا في انتخابات سنة ١٩٧٢ . ينادى بأن تكون جزيرة مايوت جزءا من فرنسا - وقد حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات المذكورة . يؤكد بقاء الأوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة . ومقره دار السلام وله جناح سياسي في جزر كومور « هو حزب الوفاق الكوموري » وقد قام انقلاب عسكري في الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتبلور الوضع بعد .
ليسوتو	Basotho National Party.  Congress Party. Macema Tolou Freedom Party. Lesotho United Decastic Party Communist Party.	أنشئ سنة ١٩٥٩ عدد أعضائه ٨.٥٠٠ عضو وهو أهم الأحزاب حصل على ٢٤ مقعدا من ٩٣ في انتخابات سنة ١٩٧٠ . أنشئ سنة ١٩٥٢ وبلغ أعضاؤه ٧٥ ألفا أنشئ سنة ١٩٦٢ - ٥٠ ألف عضو . أنشئ سنة ١٩٦١ ويضم حوالي ٢٥٠٠ عضو فقط . (وكان هذا هو وضع الأحزاب في أول ١٩٧٥)
جمهورية مالاياش (مدغشقر)	Elan populaire pour l'unité nationale VON-JY. Mouvement national pour l'indépendance de Madagascar (MONI-MA). MFM (Mouvement pour le pouvoir prolétarien or «pouvoir aux petits»	- أنشئ سنة ١٩٧٣ ، قومي . - جناح يساري قومي يؤيد حكومة جنرال راماتو . - جناح يساري متطرف .

الدولة	الحزب	ملاحظات
	Parti du congrès de l'indépendance de Madagascar (P C I M or AKFM).	— أنشئ سنة ١٩٥٨ يضم ٤٥٧ فرع جناح يساريا . يؤيد حكومة الجنرال رامانتسوا
	Parti démocratique chrétien malagasy.	— اندمج سنة ١٩٦٨ مع Manjakavahoaka
	Parti socialiste malgache (PSM).	— أنشئ سنة ١٩٧٤ باندماج الحزب الاجتماعى الديمقراطى ، والاتحاد الاشتراكى المالاغاشى ، يفضل اقامة علاقات أقوى مع فرنسا . ( لا يوجد اى من الاحزاب ممثلا فى الحكومة التى يرأسها الجنرال جبريل رامانتسوا ) .
موريشيس	Parti Mauricien Social Démocrate (PMSD).	— حزب قومى يمثل كل الجماعات داخل المعركة الانتخابية ضد الاستقلال سنة ١٩٦٧ وترك الائتلاف الحكومى الذى كان بينه وبين الحزب التالى — فى ديسمبر ١٩٧٣ حصل على ١٤ مقعدا فى انتخابات ١٩٧٤ . حصل على ٢٧ مقعدا فى انتخابات ٧٤
	Parti Travalliste (Labour Party).	— أنشئ سنة ١٩٥٨ حزب ديمقراطى حصل على ٦ مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ .
	Independent Forward Block (IFB).	— يؤيد مصالح المسلمين الهنود — موريشيين فى الحكومة الائتلافية . حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة .
	Comité d'Action Musulman (CAM).	— عضو منتم لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية منذ سنة ١٩٦٣ .
	Mauritius people's Progressive Party.	— أنشئ سنة ١٩٧٢ .
	Parti du Centre Républicain.	
	People's progressive party.	
	Union Démocratique Mauricienne (UDM).	— حزب معارضة تكون من « الحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى » حصل على ٥ مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ .
	Mauritian Militant Movement (MMM).	— ينشر «Le Militant» ويمثل أقوى معارضة منظمة للحكومة .
	Mauritian Militant Movement Socialist Party (MMM) (SP).	— حزب معارضة تكون من (MMM) حصل على مقعد واحد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ . بالاضافة الى المساعد السابقة فى الانتخابات المذكورة فهناك عضوان مستقلان اما فى انتخابات سنة ١٩٦٧ فقد فاز « حزب الاستقلال » بـ ٢٣ مقعدا و PMSD بـ ٢٧ مقعدا . ( وحزب الاستقلال هذا يمثل تحالفا بين IFB, CAM, LP ) .

الدولة	الحزب	ملاحظات
سوازيلاند	Imbokodvo National Movement. Ngwane National Liberatory Congress.	— أنشئ سنة ١٩٦٤ — حصل على ٢١ مقعدا في الجمعية في انتخابات مايو سنة ١٩٧٢ . — أنشئ سنة ١٩٦٢ . يعارض استيطان البيض ويطلق عليه « التحالف الإقطاعي الأفريقي » الذي يراه متمثلا في الحزب السابق — حصل على ٣ مقاعد في الانتخابات المذكورة — أنشئ ١٩٦٩ باسم الجمعية سوازي التقدمية . — أنشئ سنة ١٩٦٢ كانشقاق عن الحزب السابق ذكره ( بالإضافة الى هذه الـ ٢٤ فالحجبية التشريعية تتكون من ٦ أعضاء بينهم الملك اى تتكون من ٣٠ عضوا ) . — له ٦٠ مقعدا في مجلس النواب .
المغرب	الحركة الشعبية Mouvement populaire. التقدم الاجتماعي Progrès social. الاستقلال Istqlal.  الاتحاد الوطني للقوى الشعبية Union Nationale des Forces populaires (UNFP). الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية Union Socialiste des Forces Populaires (UNSP). الحزب الديمقراطي الدستوري Parti Démocratique Constitutionnel. الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية Mouvement Populaire Constitutionnel et Démocratique (MPCD). حزب التقدم والاشتراكية Parti du Progrès et du Socialisme (PPS). الحزب الليبرالي التقدمي Parti Libéral Progressiste (PLP). حزب العمل Parti de l'action.	— يمثل جماعات العمال . حصل على ١٠ مقاعد في المجلس النيابي السابق . — أنشئ سنة ١٩٤٤ ويرمى لرفع مستوى المعيشة وإيجاد حقوق متساوية للجميع يركز على مصالح المغرب في موريتانيا والصحراء الإسبانية حصل على ٩ مقاعد في مجلس النواب السابق . في الدار البيضاء أنشئ سنة ١٩٥٩ من جماعة من حزب الاستقلال السابق ذكره ، يسارى حزب معارضة في يوليو سنة ١٩٧٢ حدث انشقاق بين قسمي الحزب في كازابلانكا والرباط . — في الرباط . أنشئ سنة ١٩٧٤ يساوي حزب معارضة .  — له مقعد واحد في مجلس النواب السابق  — جاء نتيجة انشقاق الحركة الشعبية المذكورة سابقا .  — أنشئ سنة ١٩٧٤ يسارى ينادى بالتاميم والديمقراطية .  — في الدار البيضاء أنشئ ١٩٧٤ ينادى بالحرية الفردية والحرية الاقتصادية .  — أنشئ سنة ١٩٧٤ في الرباط . ينادى بالديمقراطية والتقدم .

## قائمة المراجع

هناك القليل من المراجع العربية التى تناولت نظام الحزب الواحد فى أفريقيا نذكر منها على وجه الخصوص :

### — سميرة سنيوت بحر :

الاتحاد الاشتراكى العربى ، دراسة تحليلية  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة  
« رسالة ماجستير غير منشورة » ، ١٩٧٢

### — عبد الملك عودة (دكتور) :

سنوات الحسم فى افريقيا ١٩٦٠ — ١٩٦٩  
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩

« ديمقراطية الحزب الواحد فى تنزانيا » السياسة الدولية ، عدد ٧ يناير  
١٩٦٧ ص ٧٢ — ٩١ .

« الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكى فى تنزانيا » السياسة الدولية ،  
عدد ٨ ابريل ١٩٦٧ ص ٦ — ٣١ .

قضايا التنظيمات السياسية فى افريقيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٤ ،  
اكتوبر ١٩٦٨ ص ٥ — ٦١ .

## الكتب الاجنبية

— Abraham, W.E. The Mind of Africa. London : Weidenfeld & Nicolson, 1967.

— Apter, David E. The Political Kingdom in Uganda. Princeton University Press, 1961.

— ———, Ghana in Transition. New York : Alheneum, 1963.

- ———. The Politics of Modernization. Chicago : University of Chicago Press, 1965.
- Bénot, Yves. Idéologies des indépendances africaines. Cahiers Libres 139 - 140, Paris : François Maspero, 1969.
- Carter, Gwendolen M. (ed.). African One Party States. New York : Cornell University Press, 1962.
- Charlot, Jean. Les Partis Politiques. Paris : Armand Colin, 1971.
- Cohen, Andrew (Sir). British Policy in Changing Africa. Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959.
- Coleman, James S. & Rosberg, Carl. (eds.) Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley : University of California Press, 1966.
- Deschamps, Hubert. Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.
- Duverger, Maurice. Political Parties. Part I. New York : John Wiley & Sons, 1954.
- Friedrich, Carl J. Man & His Government. New York : McGraw-Hill, 1963.
- Hazard, John N. The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968.
- Hodgkin, Thomas. African Political Parties. Harmondsworth : Penguin Books, 1961.
- Hourat, L'Afrique aux trois visages : Ultra, totalitaire ou modéré ? Bruxelles ; Centre de Documentation Internationale, 1961.
- Kaunda, Kenneth. A Humanist in Africa. London : Longman, 1966.



- La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (eds.). Political Parties & Political Development. Princeton Univ. Press, 1966.
- Lavroff, D.G. Les partis politiques en Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.
- Lewis, A.W. La chose publique en Afrique Occidentale. Paris : SEDEIS, 1966.
- Mahiou, Ahmed. L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969.
- Megahed, Horeya Tawfik. Mali in Transition : A Study in Continuity & Innovation in Nation-Building. Indiana Univ., Ph.D. dissertation (unpub.), 1965.
- Mehden, Fred R. Von Der. Politics of the Developing Nations. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1969.
- Neumann, Sigmund (ed.). Modern Political Parties. Chicago : University of Chicago Press, 1956.
- Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism & Democracy. New York : Harper & Brothers, 1950.
- Selassie, Bereket. The Executive in African Governments. London, Nairobi. Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.
- Selznick, Philip. The Organizational Weapon : A study of Bolshevik Strategy & Tactics. New York : The Free Press, 1960.
- Wallerstein, Immanuel. Africa : The Politics of Independence. New York : Random House, 1962.
- Zolberg, Aristide R. Creating Political Order : The Party-States of West Africa. Chicago : Rand McNally & Co., 1966.

## المقالات

- Apter, David & Rosberg Carl. «Nationalism & Models of Political Change in Africa», Symposia Studies series I, National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ. 1959.
- Bienen, Henry. «One Party Systems in Africa» in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.) *Authoritarian Politics in Modern Society : the Dynamics of Established One-Party Systems*. New York, London : Basic Books, Inc., 1970.
- Charles, B. «Un parti politique africain, le parti démocratique de Guinée», RFSP, 1962.
- Corpierre, M. «Le totalitarianisme en Afrique», *Preuves*, (Jan.-Fev., 1963).
- Coutts, Walter, «A new democracy or a new totalitarianism in Africa ?» *Optima* (March, 1964).
- Lory, Georges. « La démocratie dans le désert », «*Le Mois en Afrique*, No. 116, Août 1975, pp. 56 - 64.
- Moore, Clement Henry. «Mass Party Regimes in Africa», in H. J. Spiro (ed.), *Africa : The Primacy of Politics*. New York : Random House, 1966.
- ———. «The Single Party as Source of Legitimacy» in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of established One Party Systems* New York : Basic Books, Inc., 1970.

- Morgenthau, Ruth Schochter, «Single Party Systems in West Africa». **The American Political Science Review** (APSR), LV, No. 2 (June 1961).
- Sithole, Ndabaningi. «The One/Two Party System», in Gideon - Cyrus Mutiso & S.W. Rohio. **Readings in African Political Thought**. London, Nairobi : Heinemann, 1970.
- Sutton, F.X., «Authority & Authoritarianism in the new Africa», **Journal of International Affairs**. 15, 1, 1961.